المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي الأسبوعي رقم 2023/447

الحركة التعاونية ومستقبل الجمعيات التعاونية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 03 أيلول، 03 August 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 447

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي الأسبوعي رقم 2023/447

الحركة التعاونية ومستقبل الجمعيات التعاونية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 03 أيلول ، 03 August 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 447

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 447

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

Weekly Economic Report No. 447

Link to download the report as a PDF:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي الأسبوعي رقم 2023/447

الحركة التعاونية ومستقبل الجمعيات التعاونية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 03 أيلول، 03 August 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 447

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

Contents

1 – التعاونيات: شركاء لتسريع التنمية المستدامة:..... 5
2 – استراتيجية الحركة التعاونية المستقبلية للجمعيات التعاونية.... 8
3 – بيان عن هيئة العمل التعاوني في اليوم العالمي للتعاونيات.. 20
4 – Cooperatives for sustainable development: 2023
International Day of Cooperatives announced.....22
5 – التعاونيات من أجل التنمية المستدامة: الإعلان عن اليوم الدولي للتعاونيات لعام 2023 25
6 – فى ندوة «الأهرام» حول تحديات الحركة التعاونية: «الحوار الوطنى» ينتشل «التعاونيات» من همومها.....31
7 – التعاونيات قاطرة التنمية المستقلة.....42
8 – »العقيل»: الحركة التعاونية الكويتية من أبرز التجارب الرائدة على مستوى المنطقة.....47
9 – مفهوم التعاون المطلوب ودعم الحركة التعاونية في فلسطين. 50
10 – التعاونية التعاونية Cooperative، هي منظومة أعمال تملكها أو تديرها مجموعة من الأفراد من أجل المنفعة المتبادلة بينهم.....64
10 – قانون الجمعيات التعاونية في الأردن 79

11 – معا من أجل النجاح 81
12 – جمعية تعاونية..... 83

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي الأسبوعي رقم 2023/447

الحركة التعاونية ومستقبل الجمعيات التعاونية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 03 أيلول، 03 August 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 447

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

1 - التعاونيات: شركاء لتسريع التنمية المستدامة:

PHOTO:© التحالف الدولي للتعاونيات

في 1 تموز/يوليه، تحتفل الحركة التعاونية باليوم الدولي للتعاونيات لعام 2023 تحت شعار "التعاونيات: شركاء لتسريع التنمية المستدامة المتسارعة". وتحت الشعار الموحد المخصص للتعاونيات لتحقيق التنمية المستدامة، نبرز كيف أن لعمل التعاونيات إنجازات أهداف التنمية المستدامة كونها مكون أصيل فيه.

وفي أيلول/سبتمبر 2023، سيحدد المجتمع الدولي منتصف الطريق في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويبحث عن طرق لتسريع التقدم المحرز في جدول أعمال التنمية المستدامة. وبالتالي، فهي لحظة رئيسية حقيقية لإظهار بوضوح شديد مساهمة التعاونيات في تحفيز الإجراءات التحويلية والمتسارعة نحو عالم أكثر شمولاً وقدرة على الصمود بحلول عام 2030.

ونظرًا لإن الحركة التعاونية هي واحدة من أقدم وأكبر شبكات الأعمال في العالم، فقد كانت أول مجموعة من الشركات في العالم لتزكية أهداف التنمية المستدامة، وأُعترف بها شريكا في تحقيق هذه الأهداف.

لمحة تاريخية

ظهرت أولى التعاونيات في أسكوتلاندا في 14 آذار/مارس 1761. وفي عام 1844 أنشأت مجموعة من 28 حرفيا من العاملين في مصانع القطن في شمال انجلترا مؤسسة تعاونية حديثة .

تاريخ الحركة التعاونية، معلومات أساسية

يُعرف للتعاونيات أهميتها بوصفها رابطات ومؤسسات، يستطيع المواطنون من خلالها تحسين حياتهم فعلاً، فيما يساهمون في النهوض بمجتمعهم وأمتهم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً. وبات من المُسلَم

به أنها واحدة من الأطراف المؤثرة المتميزة والرئيسية في الشؤون الوطنية والدولية.

كما بات من المُسلَم به كذلك أن الحركة التعاونية تتسم بقدر كبير من الديمقراطية، وبأنها مستقلة محلياً ولكنها متكاملة دولياً، وبأنها شكل من أشكال تنظيم الرابطات والمؤسسات يعتمد المواطنون أنفسهم، من خلاله، على العون الذاتي وعلى مسؤوليتهم الذاتية في تحقيق غايات لا تشمل أهدافاً اقتصادية فسحب ولكن تشمل أيضا أهدافاً اجتماعية وبيئية، من قبيل القضاء على الفقر، وكفالة العمالة المنتجة وتشجيع الاندماج الاجتماعي.

تتيح العضوية المفتوحة للتعاونيات إمكانية تكوين ثروة والقضاء على الفقر. وينتج ذلك عن المبدأ التعاون المتصل بالمشاركة الاقتصادية للأعضاء، حيث يسهم الأعضاء اسهاما متساويا ومنصفا وديمقراطيا في التحكم برأس مال التعاونية. ولإن التعاونيات ترتكز على المحور الإنساني وليس المحور المادي ، فإنها لا تعمد ولا تُسرع مسألة تكدس رأس المال، بل إنها تعمد إلى توزيع الثروة توزيعا أعدل.

كما تعزز التعاونيات كذلك المساواة في خارج إطارها، حيث أنها قائمة على فكرة المجتمع ، فهي بالتالي ملتزمة بالتنمية المستدامة لمجتمعاتها في المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ويثبت هذا الالتزام نفسه في دعم الأنشطة المجتمعية، وتوفير المصادر المحلية للإمدادات، مما يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي، فضلا هم دعمها عملية اتخاذ القرارات التي تراعي الأثر على مجتمعاتها المحلية.

وعلى الرغم من تركيز التعاونيات على المجتمع المحلي، فإنها تتطلع كذلك إلى تعم منافع نموذجها الاقتصادي والاجتماعي جميع الناس في العالم. وينبغي أن تُحكم العولمة من خلال مجموعة من القيم مثل قيم الحركة التعاونية؛ وإلا فإنها ستسبب في مزيد من التفاوت والتجاوزات، التي تجعلها — العولمة — نموذجا غير مستدام.

https://www.un.org/ar/observances/cooperatives-day

وقائع وأرقام:

ينتمي ما يزيد عن 12% من سكان العالم إلى واحدة من 3 ملايين مؤسسة تعاونية في العالم؛

وصل إجمالي مبيعات أكبر 300 تعاونية إلى ما يزيد عن ملياري دولار أمريكي من عملها في إتاحة الخدمات والهياكل الأساسية التي يحتاجها المجتمع للازدهار؛

تسهم التعاونيات في النمو الاقتصادي المستدام والتوظيف المستقر والجيد، وتتيح فرص العمل لزهاء 280 مليون شخص في العالم (أي 10% من مجموع العاملين في العالم).

التعاونية

بمناسبة الأحتفال بالعام الدولي للتعاونيات 2012 تحت شعار: "دور التعاون في التنمية الأجتماعية"

تؤكد المواثيق التعاونية الدولية علي الدور الفعال للتعاونيات في التنمية المستدامة، ففى الدوره التسعون لمؤتمر العمل الدولى التى عقدت بجنيف فى يونيو 2002 تم اعتماد توصية تعزيز التعاونيات لأهميتها فى خلق الوظائف وحشد الموارد وتدفق الاستثمار وفى إسهامها فى الاقتصاد ، وأنها بمختلف أنواعها تعزز المشاركة الكاملة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب. وأن هذه التعاونيات جمعيات مستقلة ومملوكة ملكية جماعية وُيشرف عليها ديمقراطيا ، وأنه ينبغى أن تعتمد تدابير لتعزيز قدرات التعاونيات فى جميع البلدان بغض النظر عن مستوى تنميتها لمساعدتها ومساعدة أعضائها، وأن توازن المجتمع يقتضى وجود القطاعات الثلاثة الخاصة والعامة والتعاونية الي جانب القطاع المختلط، مما يتطلب أن تضع الحكومات سياسة داعمه وإطارا قانونيا يتفق مع طبيعة التعاونيات ووظائفها. والآن أعتمدت الأمم المتحدة أن العام 2012 عاما دوليا للتعاونات تحت شعار "دور التعاون في التنمية الأجتماعية"، أيمانا وتقديراً لدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توسيع قاعدة التعاونيات وتعميق دورها الاقتصادي والاجتماعي. لقد دعت الأمم المتحدة جميع دول العالم لتشكيل لجان وطنية لإعداد الأنشطة التعاونية المناسبة للعام العالمي للتعاونيات (2012)، أي بمشاركة عالمية في 192

قطرا في العالم منضمة إلى الأمم المتحدة. تبدأ الأحتفالات في الأول من يناير الي 31 ديسمبر 2012 بعقد ندوات خاصة للتعاونيات في الجمعية العمومية تتناول المساهمات الفاعلة لذوي الدخل المحدود، من خلال تنظيماتهم التعاونية الجماعية وحشد إمكانياتهم البشرية والمادية لتحقيق أهداف وبرامج تعاونية ملموسة في مجتمعاتهم المحلية. أيضا تقام المعارض والمحافل العلمية وتبادل الزيارات وأقامة المشاريع التعاونية النموزجية وكل ما من شأنه أبراز الدور الحيوي الواضح للتعاونيات في تحقيق التنمية الأجتماعية عبر الأستغلال الأقتصادي الأمثل، وما هذا المقال ألا مساهمة متواضعة في هذا المجال.

الوضع الراهن للتعاونيات في السودان

يواجه القطاع التعاوني والمتمثل في حولي 9 آلاف منظمة تعاونية ، بالعديد من المشاكل والمعوقات التى تؤثر على فعالية هذا الاسهام، نتيجة لعوامل داخلية تتعلق بالتعاونيات وتتمثل في غياب الديمقراطية والفساد، مع وجود عوامل خارجية أهمها إهمال الحكومة وفرضها وصايتها على التعاونيات ووضع العقبات فى طريق نموها الى غير ذلك من المشاكل التى تواجه هذه التعاونيات. كان ومازال موقف الدولة من التعاون إصدار التشريعات المناهضة للتنمية التعاونية(قانون الضرائب، قوانين الجمارك، الرسوم المختلفة، أصدار القرار الرئاسي 34.. إلخ) ثم إلغاء الاعفاءات والمزايا، ووجود العديد من القيود التى ترد فى التشريعات التعاونية ذاتها على استقلال وحرية التعاونيات. أضافة الي مصادرة ممتلكات التعاونيات وأصولها بداية من المركز القومي لتدريب التعاونين وانتهاء بمقرات ومخازن الجمعيات ودون تعويض، ومرورا بمساهمة الحركة التعاونية فى رأسمال

بنك التنمية التعاوني الأسلامي والذي فقدته الحركة التعاونية السودانية. أيضاعدم الاستجابة لرغبات التعاونيين فى إصدار التشريعات المناسبة التى تضع الاطار التشريعى لانطلاقه تعاونية وتضمن العلاقة بين التعاون وأجهزة الحكومة، أكد الهيمنة الحكومية على المؤسسات التعاونية وسيطرة جيوش الموظفين على الهيئات التعاونية وتوجيه أمورها، وهى كلها مواقف سلبية عن موقف سلبى تأخذه الدولة من التعاونيات ولا تريد فتح ملفها لعلاج أوجاعه. بالأضافة الي سيادة ثقافة تعاونية رسمية وشعبية معوقة للتطور التعاونى حيث يمتلك متخذي القرار في قمة أجهزة الدولة، والموظفون والجمهور، وحتي بعض القيادات التعاونية، مع الأسف الشديد، تصور خاطئ عن التعاون يخلط بينه وبين المؤسسة الحكومية غير الناجحة ، وحتى وقت قريب كان الاعلام الرسمى يساعد أيضا فى هذا الاتجاه وقد أدى هذا الى ضعف الثقة فى الفكرة التعاونية وفى المنظمات التعاونية. أضف الي ذلك وجود هياكل تنظيمية وإدارية غير متوازنة أصابها الجمود فى الكثير من المنظمات التعاونية بالاضافة الى عدم وجود أى نظم إحصائية أو قواعد بيانات يعتمد عليها فى ادارة وتخطيط هذا القطاع، وضعف أنشطة التدريب والتثقيف التعاونى وشكليتها فى معظم الاحيان، مع غياب المصادر التمويليه المناسبه التى تواجه التعاونيات من خلالها تزايد أعبائها المالية من نفقات جارية واستثمارية مع تقلص حجم مواردها وإلغاء معظم المزايا التى كانت تتمتع بها فى السابق، مع تأثر التعاون بالتحولات التى حدثت فى السياسة الاقتصادية بوجه عام والزراعية بوجه خاص. كما أصاب التعاونيات ما أصاب كل قطاعات المجتمع من ضعف فى الانتاجية وسيطرة البيروقراطية والفساد وتغليب المصالح الفردية

على الصالح العام، وقد أدى تفشى ذلك كله الى نوع من عزوف الاعضاء عن المشاركة فى الانشطة التعاونية بشكل إختيارى ، وفقدانهم الثقة فى منظماتهم والقدرة على إصلاح أحوالها ، ويتجلى ذلك فى عزوف الاعضاء عن المشاركة فى اجتماعات الجمعيات العمومية وغيرها، أضافة الي تردد المواطنين بمستوياتهم المختلفة لأختيار التعاونيات كبديل لمواجهة مشاكلهم المختلفة وأيجاد الحلول لها عبر التعاونيات. استراتيجية الحركة التعاونية السودانية

إدراكاً منا لأهمية استمرار الجمعيات التعاونية في تنفيذ برامجها ومشاريعها توافقاً مع احتياجات مجتمعنا السوداني فلا بد من نظرة مستقبلية مملؤه بالأمل من خلال استراتيجية واضحة تعتبر ترجمة لما يرد بالخطة القومية للدولة للأجابة علي: كيف يمكن للتعاونيات ان تساهم بفاعلية في إحداث وإدارة التغيير للنهوض بقضايا المواطنين المختلفة؟. هذا يقتضي أن تكون هناك أستراتيجية تنص على تفعيل إسهام الجمعيات وذلك من خلال إنشاء الجمعيات التعاونية المتخصصة والتركيز على إقامة لقاءات وبرامج تدريبية للقائمين على الجمعيات التعاونية والعاملين بها. أضافة الي إنشاء نظام معلومات متكامل يخدم الجمعيات ويساعد على انسياب المعلومات بين الجمعيات بعضها ببعض وكذلك بينها وبين جهات الاختصاص، وتشجيع الجمعيات على القيام بالأنشطة والبرامج ذات الأولوية وتقديم الدعم اللازم لها والتخطيط الاستراتيجي للارتقاء والمتابعة لتحقيق أعلي المستويات في مجال الموارد البشرية، والتنظيم المالي والإداري، والأنشطة والبرامج المختلفة، والموارد المالية والبرامج التدريبية، الي جانب كل ما يتعلق الخدمات الاجتماعية.

وتعبر استراتيجية الحركة التعاونية عن الأهداف بعيدة المدى التى تسعى الحركة لبلوغها عبر الخطط متوسطة الأجل والبرامج والمشروعات التى تقوم بتنفيذها فى قطاعات الحركة التعاونية ، ومن المفترض أن تكون نتاج جهد جماعى مشترك ومتصل تقوم به الحركة التعاونية بوحداتها المختلفة مع شركائها وجهات الأختصاص. وتنطلق هذه الاستراتيجية من الوضع الحالى للحركة التعاونية وميراثها التاريخى ومحدداته والفرص المتاحة لها، والتحديات التى تقابلها فى أداء دورها وامكاناتها ثم تستشرف طموحات المجتمع باعتبارها حركة مجتمعية واضعة طموحاتها فى السياق العام لامال وطموحات هذا المجتمع. ويقتضى ذلك أولا أن تنمي الحركة التعاونية نفسها بالمعنى الشامل للتنمية تحت أشراف ومساعدة الدولة، فإن محاور التشريع والتمويل والتنظيم وتنمية الموارد البشرية تعد المحاور الرئيسية فى هذه الاستراتيجية التي تعني بها جهات الأختصاص التعاونية والاتحاد التعاوني القومي والاتحادات الولائية ووحدات هذه الحركة التعاونية بتناسق مع الجهاز الأداري المختص بالتعاون. إن نجاح التعاونيات في تطوير نفسها وأداء رسالتها في خدمة المجتمع والمساهمة في تنميته سيزيد من حجم تأثيرها على صانعى القرار وبالتالى الحصول على الدعم اللازم لها أسوة بباقى قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى.

يجب الأستفادة من الفرصة الذهبية التي تتوفر هذا العام 2012، عام التعاونيات، بوضع وتنفيذ هذه الأستراتيجية التي تتطلب برنامج متماسك للإصلاح التعاونى المتمثل في صدور قرار سياسي من القيادة السياسية بالدولة، يتضمن بوضوح ودقة العديد من الإمتيازات والإعفاءات والمزايا والمنح والأفضليات التي يجب أن يتمتع بها القطاع التعاوني وخاصة

التعاونيات الزراعية والإنتاجية، مع أعلان الدولة موقفها بوضوح من القطاع التعاونى دون اللجوء الى العبارات العامة التى تتكرر فى المناسبات السياسية. إذ يجب أن يكون هناك إعتراف صريح بأهمية دور التعاونيات كشريك أساسى فى عملية التنمية في الدستور، على أن يؤيد هذا الإعتراف مواقف واجراءات عملية تدعم هذا القطاع الهام. أي لابد من الاعتراف العملى المترجم إلى اجراءات من قبل الحكومة بكافة الاجهزة التنفيذية بالاهمية التى تحتلها التعاونيات في الاقتصاد القومى وذلك باعتبارها منظمات غير حكومية تعتبر أحد المقومات الاساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وبناء وتحديث المجتمع السوداني ومؤسساته المختلفة.

ويتعين علينا جميعا في هذا الإطار (جهات رسمية وشعبية) من العمل علي تحقيق الآتي: أولا: دعم الجهاز الديواني الذي يشرف على ويوجه النشاط التعاوني بالكوادر المدربة بالأعداد اللازمة وانتشار هذا الجهاز على كافة المستويات وتحديد سلطات ومسئوليات كل مستوى وعلاقاته مع القطاعات الاقتصاد الأخرى. ثم الارتفاع بالكفاءة الإدارية للعاملين بالقطاع التعاوني للنهوض بمسئولياتهم بفاعلية باعتبارهم حماة لمصالح أعضاء التعاونيات والمعبرين عن رغباتهم, وتحديد الإدارة المهنية. والإدارة الشعبية كما يجري في كل العالم. فليس من المعقول أن يظل المسئول التنفيذي الأول للحركة التعاونية السودانية على المستوى القومى يباشر مهام ضخمة ومعقدة ويتحمل مسئوليات جسام لعدة أعوام وحتى الأن لم يتكرم السادة فى مجلس الوزراء فى الرد على موافقة السيد وزير التجارة الخارجية بتعيينه في هذه الوظيفة.

ثانيا: تكوين لجنة مهنية متخصصة بعيدا عن الولاءات السياسية والحزبية الضيقة، تضم خبراء ومتخصصين ومستشارين في الشأن التعاوني السوداني، وذلك لتحديد حجم وطريقة عمل الجهاز التعاوني الديواني المختص بالحركة التعاونية السودانية، وتصحيح مسار الأتحاد التعاوني القومي والأتحادات الولائية والمحلية والمتخصصة، وتقديم تصور لأنشاء صندوق خدمات تعاونية، وصندوق آخر للضمان الإجتماعى.

ثالثا: يجب تعديل قانون التعاون 1999م والذي يحكم إنشاء الجمعيات والاتحادات وإزالة كل الثغرات التى ظهرت فيه نتيجة للتطبيق وكذلك تضمين القانون القواعد التي تساعد على تطوير الحركة التعاونية وتحديد علاقاتها بالمنظمات والقطاعات الاقتصادية الأخرى في وضوح ويسر، وأن تكون مواد القانون واضحة ولا تحتمل أي لبس واجتهادات في التفسير. كما يجب أن يتضمن القانون أيضاً كيفية بناء وإقامة البنيان التعاوني وأن يكون ذلك البنيان متناسبا مع وضع الحركة التعاونية السودانية وعلاقاتها مع القطاعات الأخرى وأن يكون ذلك البنيان قوة دافعة للعمل التعاوني وليس قيداً عليه كما هو الحال الآن. كما يجب ألا يكون التفكير في البنيان التعاوني أسيراً لأي أفكار أو مبادئ معينة بل يكون فقط نابعاً من مصلحة الحركة التعاونية وخادماً لنشاطها وإمكانيات التطور في المستقبل. وخلاصة القول أن يكون القانون واضحاً ومحدداً وخادماً للنشاط التعاوني بما لا يتعارض مع أسس وقيم ومبادئ التعاون العالمية، بسيطاً ومفهوماً من قبل غالبية أعضاء الحركة التعاونية والمواطنين. ويعني ذلك إصدار التشريع التعاونى الملائم للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وبما يتدارك ما فات التعاونيات من الموائمة مع سياسات الاصلاح الاقتصادى بحيث

يحقق هذا التشريع الأساسى الإطار العام للنشاط التعاونى تاركا التفاصيل الاجرائية للوائح النوعية والانظمة الداخلية وفقا لطبيعة كل نشاط تعاونى على حدة. إن مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالتعاونيات في اتجاه تحديثها لتصبح أكثر تلاؤماً مع الواقع السوداني ضرورة ملحة لقيام التعاونيات بدورها خلال الألفية الثالثة، وبذلك تيحقق التناسق والتكامل ووحدة الحركة التعاونية السودانية الشعبية والعلمية والتنفيذية، وهذا هو طريق الحل الوحيد نحو إصلاح تعاوني عاجل، مما يفرض علينا فورا تنفيذ النقاط الثلاثة السابقة علي أرض الواقع في أقرب فرصة، وإلا سوف لن يكون للنقاط والمقترحات التالية أي أثر أو وجود. وعليه نقترح أن نبدأ بالآتي:

(1) إعادة هيكلة الحركة التعاونية وصبغها بالصبغة الديمقراطية، والحرص على تطبيق مبادئ التعاون في تكوين هيئاتها، ورفع يد هيمنة ذوي النفوذ على أعمالها مع تشديد الرقابة على الإنفاق باعتبار أموال هذه التعاونيات أموالاً عامة. مع العمل على بلورة وتعميم الفكر التعاوني، وتشجيع الشباب خاصة وكافة الفعاليات الاقتصادية بأهمية هذا الأسلوب في مباشرة أوجه النشاط الاقتصادي وذلك في إطار يسمح بفتح الآفاق أمام أكبر عدد من المواطنين للمشاركة في القرارات التنموية مباشرة على مستوى التقرير والفعل الاقتصادي والاجتماعي.

(2) تحسين أوضاع التعاونيات وتفعيل دورها للتخفيف عن محدودي الدخل في ظل آليات السوق ببناء بنيان التعاوني سليم يعبر عن جميع حلقات البنيان التعاوني من القاعدة إلى القمة وتحدد

سلطات ومسئوليات كل مستوى من مستوياته وتحدد علاقاته بغيره من المنظمات التعاونية وغير التعاونية.

(3) العمل على استكمال وإنشاء الأجهزة التعاونية والتي لها تأثير على مسار الحركة التعاونية مثل مؤسسات التمويل والتأمين والاتجار بالجملة ومؤسسات التجارة الخارجية التعاونية... الخ مع تخصيص حصة من المنح والمعونات الخارجية لتطوير وتدعيم الحركة التعاونية للتوسع في نشر مؤسساتها في الولايات, وخاصة في الريف وبصورة أخص التعاونيات الزراعية.

(4) إدراج التعاون في المناهج الدراسية على سائر المستويات التعليمية وتنمية البحث حوله ومتابعة أوجه تطويره و تشجيع خريجي مدارس التعليم المهني والحرفي والزراعي على الانتظام في تعاونيات تمكنهم من الاندماج والمشاركة الفعلية في النشاط الاقتصادي. إلي واقع التطبيق ومشاكله ومعوقاته.... ويقدموا حلولهم العلمية الملائمة.

(5) إجراء دراسات ميدانية بواسطة المختصين والخبراء لمعرفة الحجم الأمثل للجمعية التعاونية القاعدية في المجالات المختلفة (زراعية – استهلاكية – خدمية – حرفية .. الخ) الذي يعطيها فرص النجاح والتطور بما يعود على أعضائها ومجتمعها بالنفع. وتكون هذه الدراسات في المستقبل هي أساس قبول أو رفض تسجيل أي جمعية. وتخصيص نصيب عادل للتعاونيات من المعونات الاجنبية والقروض الخارجية الميسرة التى تحصل عليها الدولة

للانشطة الاقتصادية بما يكفل للتعاونيات فرصة تنفيذ مشروعاتها.

(6) إنشاء قاعدة بيانات تعبر عن تطور الحركة التعاونية ومدي إسهامها في العمل التنموي بوجه عام وكل أنشطتها المتعددة بوجه خاص، مع توحيد أساليب وطرق جمع وتحليل الإحصاءات والمعلومات عن الحركة التعاونية. وتحديد مفاهيم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في جمع وتحليل البيانات. وكذلك تحديد تواريخ جمع الإحصاءات وأساليب نشرها ومواعيد هذا النشر. تحديد تواريخ ثابتة لمراجعة الحسابات بالجمعيات والاتحادات والمنظمات التعاونية بما لا يتعارض مع تواريخ إعداد الخطط التعاونية.

(7) تحديد أسس ومجالات التعاون والتكامل بين أفرع الحركة التعاونية والسعي إلي الاندماج والتكامل بين المؤسسات التعاونية لايجاد شكل جديد للحركة التعاونية لدية قدرة تنافسية أمام الشركات الكبري مع الإنفتاح خارجيا لتوطيد الصلات مع التعاونيات علي المستوي العالمى والاستفادة من خبرات التعاونيات الدولية, وتوثيق التعاون معها وتنشيط التبادل الاقتصادي بينها. وجود آلية لاستفادة التعاونيات من إمكانات التمويل الأصغر، وتشجيعا على تأسيس الصناديق التمويلية الخاصة، وانشاء صندوق للتنميه التعاونية بغرض اقراض الجمعيات التعاونية وخاصة الزراعية الإنتاجية والحرفية (وحدة التمويل الأصغر، مصرف الأدخار، والبنك الزراعي).

(8) البدء فى جهود مكثفة تثقيفية / إعلامية / تدريبية لإعادة نشر الفكرة التعاونية على وجهها الصحيح فى أوساط الجمهور وكذلك العاملين بالجهات الادارية وغيرهم وذلك بهدف تغير الصورة السلبية التى تكونت لدى هؤلاء من التعاون. التطبيق الكامل لمبادئ التعاون وضرورة اعمال مبدأ الديمقراطية وتأكيد مبدأ الحرية والشعبية والأختيارية وعائد المعاملات ووضع الضوابط المنظمة لذلك.

(9) رعاية الدولة للتعاونيات بالتنصيص علي ذلك في الدستور ووفقا لقانون التعاون، من خلال كافة اشكال الدعم والاعفاءات والمزايا والتحفيزات التى تتيح للتعاونيات فرص تنفيذ خططها وذلك دون تدخل من الاجهزة الحكومية فى نواحى التنفيذ العملى للانشطة التعاونية التى يجب ان تترك بحرية كاملة للتعاونيات من خلال الادارة والرقابة الذاتية ، على اعمالها. وتمثيل القطاع التعاونى فى اللجان المختصة برسم السياسات التنفيذية المتصلة بمجالات نشاطه ، وخاصة فى المجال الاقتصادى والاهتمام به كجمعيات رجال الاعمال والغرف التجارية وكافة تنظيمات القطاع الخاص وقطاع الاعمال العام ، وضرورة تمثيل القطاع التعاونى فى كل اللجان على قدم المساواة مع القطاعات الاخرى وعلى ضوء سياسة الحكومة فى الاهتمام بالجمعيات الاهلية والمنظمات غير الحكومية والتى تأتى فى مقدمتها التعاونيات. تخصيص نصيب عادل للتعاونيات من المعونات الاجنبية والقروض الخارجية

الميسرة التى تحصل عليها الدولة للانشطة الاقتصادية بما يكفل للتعاونيات فرصة تنفيذ مشروعاتها.

https://www.lamouarid.com/2021/07/blog-post_48.html

3 - بيان صادر عن هيئة العمل التعاوني في اليوم العالمي للتعاونيات

تحتفل الحركة التعاونية العالمية باليوم العالمي للتعاونيات في السبت الأول من شهر يوليو كل عام، تحت شعار "التعاونيات من أجل التنمية المستدامة" والتي هي جزء من القيم والمبادئ التعاونية.

ويهدف هذا الاحتفال السنوي إلى نشر الوعي بأهمية العمل التعاوني، وتأكيداً لإبراز مساهمة الجمعيات التعاونية في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية.

وتعتبر التعاونيات من أقدم وأكبر شبكات الأعمال في العالم التي صادقت على أهداف التنمية المستدامة وهي شريك رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية، باعتبارها تساهم في الاستدامة الاقتصادية وحماية العلاقات المجتمعية وتعزيز الموارد واعتماد ممارسات تجارية مستدامة وطويلة الأجل.

وبالنظر إلى الحركة التعاونية في فلسطين، فقد انضمت هيئة العمل التعاوني إلى الحلف التعاوني الدولي في نوفمبر من العام 2019، وأصبحت جزءاً من الحركة التعاونية العالمية التي تعمل على تعزيز مفهوم التعاونيات والنهوض بجمعياتنا، في إطار شراكة حقيقية بين أطراف

المصلحة من مؤسسات عامة وخاصة محلية ودولية لدعم الجمعيات التعاونية التي ترتكز على الفرد ومفهوم الاكتفاء الذاتي بوصفهما عاملان أساسيان في التنمية المستدامة، وتعتبر ركيزة أساسية في الاقتصاد الفلسطيني وإيجاد فرص عمل مستدامة.

وفي اليوم العالمي للتعاونيات تؤكد هيئة العمل التعاوني بوزارة العمل على عدة نقاط هامة:

–ندعو الأفراد والجماعات المهتمة بالقطاع التعاوني إلى ابتكار طرق وأفكار ريادية تطور من عمل التعاونيات للوصول إلى عمل تنموي مستدام.

–إن إرادة شعبنا تتحدى الجميع في ظل الحصار من خلال اقتصادات مختلفة بما فيها التعاون، الذي قدم نموذجاً فريداً في التكافل المجتمعي والعمل بجد واجتهاد في الإنتاج والصناعة والزراعة لتكون سداً منيعاً في الحفاظ على الأمن الصناعي والغذائي وتوفير فرص العمل.

–معاً وسوياً من أجل عمل تعاوني يساهم في عجلة التنمية المستدامة وكل عام وحركتنا التعاونية بخير.

هيئة العمل التعاوني، وزارة العمل، الأحد 2/يوليو/2023

https://www.mol.ps/?p=22930

4 - Cooperatives for sustainable development: 2023 International Day of Cooperatives announced

12 APR 2023

Cooperatives help to move forward the UN 2030 Agenda and make SDGs a reality.

On 1 July, the cooperative movement will celebrate the 2023 International Day of Cooperatives. United by the slogan Cooperatives for sustainable development, we will show how the cooperative way of working, inspired by the cooperative values and principles, has the accomplishment of the Sustainable Development Goals (SDGs) as part of its DNA.

In September 2023, the international community will mark the mid–point in the implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development and seek ways to accelerate progress in the SDGs. It is thus a real key moment to demonstrate the contribution of cooperatives in advancing the achievement of the SDGs.

Being one of the world's oldest and largest business networks, the cooperative movement was the first group of enterprises worldwide to endorse the SDGs and be recognised as a partner in achieving these goals.

As natural vehicles of collaborative partnership and prosperity for all, cooperatives contribute to economic, social, and environmental sustainability across regions and economic sectors. It is inherent among them to safeguard community

relations, enhance local resources, advocate social responsibility, and adopt sustainable and long-term business practices.

"At the mid-point of the 2030 Agenda, efforts need to be deepened, and this can only be done with more cooperation. Enterprises, which are responsible for organising the production and distribution of goods and services, must focus on people and the planet. Cooperatives have a model for doing this, and have been demonstrating it for almost 200 years", says the President of the International Cooperative Alliance (ICA), Ariel Guarco."

The ICA invites cooperators across the globe to celebrate the International Day of Cooperatives and show the world what can be achieved through the power of cooperation.

The 2023 #CoopsDay action pack including the logo, key messages and other digital resources will be available soon on the CoopsDay website. Join the #coops4sdgs campaign!

About the International Day of Cooperatives

Celebrated worldwide for more than a century and officially proclaimed by the United Nations General Assembly on the centenary of the ICA in 1995, the International Day of Cooperatives is annually commemorated on the first Saturday of July.

The aim of #CoopsDay is to increase awareness of cooperatives. The event underscores the contributions of the cooperative movement to resolving the major problems addressed by the United Nations and to strengthening and

extending the partnerships between the international cooperative movement and other actors. Since 1995, the ICA and the United Nations, through the Committee for the Promotion and Advancement of Cooperatives (COPAC), have jointly set the theme for the celebration of #CoopsDay.

This year's theme is "Cooperatives: partners for accelerated sustainable development" and the celebration will mark the 29th International Day of Cooperatives recognized by the United Nations and the 101st International Cooperative Day.

Through #CoopsDay, local, national, and international policymakers, civil society organisations and the public in general can learn about the contribution of cooperatives to a just and sustainable future for all.

About COPAC

The Committee for the Promotion and Advancement of Cooperatives (COPAC) is a multi-stakeholder partnership of global public and private institutions that champions and supports people-centred and self-sustaining cooperative enterprises as leaders in sustainable development.

It consists of the International Cooperative Alliance (ICA), the United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA), the International Labour Organization (ILO), the International Trade Center (ITC), the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), and the United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD). Learn more about COPAC on its website.

2030 Agenda for Sustainable Development

The 2030 Agenda for Sustainable Development, adopted by all United Nations Member States in 2015, provides a shared blueprint for peace and prosperity for people and the planet, now and into the future. At its heart are the 17 Sustainable Development Goals (SDGs), which are an urgent call for action by all countries – developed and developing – in a global partnership. They recognize that ending poverty and other deprivations must go hand–in–hand with strategies that improve health and education, reduce inequality, and spur economic growth – all while tackling climate change and working to preserve our oceans and forests.

https://www.ica.coop/en/newsroom/news/cooperatives–sustainable–development–2023–international–day–cooperatives–announced/

5 - التعاونيات من أجل التنمية المستدامة: الإعلان عن اليوم الدولي للتعاونيات لعام 2023

12 أبريل 2023

تساعد التعاونيات على المضي قدما في خطة الأمم المتحدة لعام 2030 وجعل أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة.

في 1 يوليو، ستحتفل الحركة التعاونية باليوم الدولي للتعاونيات لعام 2023. متحدين بشعار التعاونيات من أجل التنمية المستدامة، سنظهر

كيف أن طريقة العمل التعاونية، المستوحاة من القيم والمبادئ التعاونية، قد حققت أهداف التنمية المستدامة (SDGs) كجزء من حمضها النووي.

في سبتمبر 2023، سيحتفل المجتمع الدولي بنقطة منتصف الطريق في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويبحث عن طرق لتسريع التقدم في أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي فهي لحظة رئيسية حقيقية لإظهار مساهمة التعاونيات في النهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كونها واحدة من أقدم وأكبر شبكات الأعمال في العالم، كانت الحركة التعاونية أول مجموعة من الشركات في جميع أنحاء العالم التي تؤيد أهداف التنمية المستدامة ويتم الاعتراف بها كشريك في تحقيق هذه الأهداف.

وباعتبارها وسائل طبيعية للشراكة التعاونية والازدهار للجميع، تساهم التعاونيات في الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عبر المناطق والقطاعات الاقتصادية. ومن المتأصل في هذه التدابير حماية العلاقات المجتمعية، وتعزيز الموارد المحلية، والدعوة إلى المسؤولية الاجتماعية، واعتماد ممارسات تجارية مستدامة وطويلة الأجل.

"في منتصف خطة عام 2030، يجب تعميق الجهود، ولا يمكن القيام بذلك إلا بمزيد من التعاون. يجب على الشركات المسؤولة عن تنظيم إنتاج وتوزيع السلع والخدمات التركيز على الناس والكوكب. لدى التعاونيات نموذج للقيام بذلك، وقد أظهرته منذ ما يقرب من 200 عام "، كما يقول رئيس التحالف التعاوني الدولي (ICA)، أريل جواركو ".

يدعو ICA المتعاونين في جميع أنحاء العالم للاحتفال باليوم الدولي للتعاونيات وإظهار ما يمكن تحقيقه للعالم من خلال قوة التعاون.

ستتوفر حزمة إجراءات #CoopsDay لعام 2023 بما في ذلك الشعار والرسائل الرئيسية والموارد الرقمية الأخرى قريبا على موقع CoopsDay الإلكتروني. انضم إلى حملة #coops4sdgs!

نبذة عن اليوم الدولي للتعاونيات:

يحتفل باليوم الدولي للتعاونيات في جميع أنحاء العالم منذ أكثر من قرن وتعلنه الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميا في الذكرى المئوية للتحالف الدولي للتعاونيات في عام 1995، ويتم الاحتفال به سنويا في أول يوم سبت من شهر يوليو.

الهدف من #CoopsDay هو زيادة الوعي بالتعاونيات. ويؤكد هذا الحدث مساهمات الحركة التعاونية في حل المشاكل الرئيسية التي تعالجها الأمم المتحدة وفي تعزيز وتوسيع الشراكات بين الحركة التعاونية الدولية والجهات الفاعلة الأخرى. ومنذ عام 1995، اشترك الحلف والأمم المتحدة، من خلال لجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها، في تحديد موضوع الاحتفال بعام #CoopsDay.

موضوع هذا العام هو "التعاونيات: شركاء من أجل التنمية المستدامة المتسارعة" وسيصادف الاحتفال اليوم الدولي ال 29 للتعاونيات المعترف به من قبل الأمم المتحدة واليوم الدولي للتعاونيات 101.

من خلال #CoopsDay وصانعي السياسات المحليين والوطنيين والدوليين ومنظمات المجتمع المدني والجمهور بشكل عام يمكنهم التعرف على مساهمة التعاونيات في مستقبل عادل ومستدام للجميع.

عن المجلس:

لجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها (COPAC) هي شراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين من المؤسسات العامة والخاصة العالمية التي تناصر وتدعم المؤسسات التعاونية التي تركز على الناس ومكتفية ذاتيا كقادة في التنمية المستدامة.

وهي تتألف من التحالف التعاوني الدولي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية. تعرف على المزيد حول COPAC على موقعها على الإنترنت.

خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

توفر خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015، مخططا مشتركا للسلام والازدهار للناس والكوكب، الآن وفي المستقبل. في جوهرها أهداف التنمية المستدامة ال 17 (SDGs)، والتي هي دعوة عاجلة للعمل من قبل جميع البلدان – المتقدمة والنامية – في شراكة عالمية. وهم يدركون أن إنهاء الفقر وغيره من أشكال الحرمان يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تعمل على تحسين الصحة والتعليم، والحد من عدم المساواة، وتحفيز النمو الاقتصادي – كل ذلك مع معالجة تغير المناخ والعمل على الحفاظ على محيطاتنا وغاباتنا.

https://www.ica.coop/en/newsroom/news/cooperatives-sustainable-/development-2023-international-day-cooperatives-announced

6 – الحركة التعاونية، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

يُطلق اسم التعاونيين عادة على المفكرين الذين يعتقدون أن التعاون والمشاركة الحرة (بالإنجليزية: Free Association) بين الأفراد كفيلان بإعطاء الحلول السليمة للمشكلات الاجتماعية بشرط أن يتوافر في تنظيمها بعض الشروط الخاصة. . ويختلف هؤلاء عن غيرهم من الاشتراكيين في أنهم لا يرون ضرورة التأميم لعلاج مساوئ النظام الرأسمالي. فالتعاونيون يبدءون من نزعة فردية ويرون أن الفرد قادر على إعطاء حلول أفضل إذا لم يضع في خضم المجموع، وأن مجموعات صغيرة من الأفراد تتجمع على أساس اختياري حر يمكن أن تحقق هذا الغرض على أحسن ما يكون .

ومع ذلك يختلف التعاونيون على أنصار الحرية الاقتصادية في أنهم يرون ضرورة خلق مجتمع جديد قادر على تحقيق ازدهار الفرد وإطلاق طاقاته. ويرون أن النظام القائم (النظام الرأسمالي) والذي يدعي الحرية الاقتصادية والفردية يؤدي في الواقع على القضاء على الفردية وطمسها باستثناء عدد من المحظوظين الرأسماليين. ولذلك، فإن الواجب الأول هو خلق هذا المجتمع الجديد وتهيئة الجو الملائم لإزدهار الإنسان ونموه. وهذا المجتمع الجديد ليس مجتمعاً مفتعلاً، وإنما على العكس هو مجتمع طبيعي يتفق مع الطبيعة البشرية. بل إنهم يرون أن المجتمع الحالي إنما هو مجتمع طبيعي ومفتعل. ولذلك فهم يدعون إلى اكتشاف هذا المجتمع

الطبيعي وليس إلى خلقه. وهنا نلمس بقايا مدرسة الطبيعيين في الاعتقاد في وجود النظام الطبيعي.

ويهاجم التعاونيون بصفة خاصة فكرة المنافسة وما ارتبط بها من اعتبار أن الربح محرك للاقتصاد. فقد لاحظوا أن السعي وراء أقصى الأرباح كثيراً ما يؤدي أشد المساوئ الاجتماعية، فضلاً عن أن المنافسة تؤدي بطبيعتها إلى الاحتكار، والاحتكار يتعارض مع تحقيق الرفاهية للأفراد.

ولعل من أهم المفكرين الذين دعوا بهذه الأفكار والذين يُعتبرون آباء للحركة التعاونية: هما أوين وفوريه. وقد كانا متعاصرين تماماً، حيث وُلد الأول سنة 1771 في إنجلترا، والثاني 1772 في فرنسا، ومع ذلك فقد ظل كل منهما غريباً عن الآخر. وبرغم أن الاثنين يمثلان مدرسة اقتصادية واحدة– هي المسئولة في الواقع عن قيام النظام التعاوني فيما بعد، إلا أنه يبدو أن اختلاف وضعهما الاجتماعي هو السبب في عدم معرفة أحدهما بالآخر. فقد كان أوين صناعياً وكون ثروة كبيرة وشغل مكانة هامة في الأوساط الصناعية الإنجليزية، في حين أن فوريه كان موظفاً بسيطاً يعمل بالتجارة أو كما كان يُسمى نفسه مجرد موظف بالحانوت قالب:بالفرنسية، ولم يكن له نفوذ واسع، واقتصر هذا النفوذ على حلقة ضيقة من بعض أصدقائه. وقد أصبح أوين فيما بعد اشتراكياً متطرفاً، بل شيوعياً. في حين ظل فوريه على مبادئه القديمة.

https://www.wikiwand.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9

6 - فى ندوة «الأهرام» حول تحديات الحركة التعاونية: «الحوار الوطنى» ينتشل «التعاونيات» من همومها

الثلاثاء 6 يونيو 2023 السنة 147 العدد 49855

أدار الندوة أحمد عامر أعدتها للنشر إيمان الشاهد

رئيس التحرير يتوسط المشاركين فى الندوة – تصوير ـ هاشم أبوالعمايم

كيف تنجح «روشتة الإنقاذ» فى إعادة هيكلة «القطاع» واستمراره فى خدمة الوطن ورعاية نحو 18 مليون مواطن؟

المشاركون يدعون لتنفيذ المقترحات العاجلة للاتحادات النوعية حتى تؤدى دورا أكثر فعالية فى بناء الجمهورية الجديدة

علاء ثابت : دور «التعاونيات» مهم فى مسيرة التنمية.. وعلينا دعمها للاستمرار فى خدمة المجتمع وتحقيق مصالح الدولة

الدكتور أحمد خميس: ضعف التمويل أهم المشكلات.. ونشر الثقافة التعاونية ضرورة

الدكتور أحمد عبدالظاهر: لدينا حلول لمشكلات كثيرة.. وننتظر الاهتمام المأمول من كل الوزارات

محمد نعيم: أسباب عديدة وراء تراجع التعاونيات ولابد من إشراكها فى مختلف المشروعات

اللواء رضا فرحات: هناك أمية تعاونية وضرورة إنشاء أكاديمية لـ « التعاون»

محمد توفيق : دعم الدولة أهم عوامل نجاح عمل جمعيات الإسكان

الدكتور طلعت عبدالقوى : نحتاج لتقنين دور الحركة التعاونية فى المجتمع وعلينا ألا نترك الفلاح لجشع السوق السوداء

اللواء محمد المسيرى: نطالب برفع قيمة القرض التعاونى

رمضان عبده: ننتظر الدعم الفنى والمالى للاتحاد والجمعيات

أسامة حسين: تقديم مزايا لقطاع التعاون الإنتاجى لتوفير المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الضرورية

د. أحمد خميس – د. طلعت عبدالقوى

يكاد يجمع ممثلو الحركة التعاونية وخبراؤها والقائمون على جمعياتها ومؤسساتها وكياناتها على أنها تمر بتحديات شديدة، وهذا الأمر جعل «التعاونيات» من القضايا التى حظيت بمناقشات واسعة واهتمام فى جلسات «الحوار الوطنى» لاسيما فى لجنة النقابات والمجتمع الأهلى بالمحور السياسى من ذلك الحوار الجوهرى الذى «تعمق» فى الوصول إلى «المساحات المشتركة» من أجل رصد دقيق لـ «قضايا الواقع» والوصول إلى «المخرجات الجدية» التى لا هدف لها إلا الوطن والمواطن، بالعبور الآمن من تبعات الأزمات الاقتصادية والتحديات التى تحيط بالعالم.

ونظرا لأن الاهتمام بـ«القطاع التعاونى» لم يعد ترفا، وإنما ضرورة وأداة محورية للاعتماد عليها، والاستناد على قوتها، فقد وضع «الحوار الوطنى» ملامح «روشتة»

من المقترحات والمطالب تضمنت ضرورة التدخل الملح والعاجل لإعادة هيكلته وتطوير تشريعاته، من خلال إصدار قانون موحد وإنشاء

بنك تعاونى موحد والتوسع فى إنشاء تعاونيات فى مجالات القطاع التعاونى،إدراج مادة التعاونيات فى المناهج التعليمية، وتفعيل دور المجلس الأعلى للتعاون من جديد لدراسة حلول مشاكل الحركة التعاونية، ووضع إستراتيجية تسويقية وإعلامية لتعظيم دور التعاونيات، وتحولها رقميا، وغير ذلك من المقترحات والإجراءات التى تستهدف فى المقام الأول تخليص التعاونيات من همومها وعودتها بقوة لدورها باعتبارها إحدى قاطرات التنمية، التى تقدم خدماتها لنحو 18 مليون مواطن مصرى.

وانطلاقا من إيمان «الأهرام» بدور الاتحادات التعاونية البارز فى كافة المجالات، والمأمول منها تحقيقه فى أطار خطط الدولة التنموية،، عقدت «الأهرام» ندوة حول مشكلات ومطالب الاتحادات التعاونية فى ضوء الحوار الوطنى، دعت إليها نخبة من القائمين والمهتمين بملف «التعاونيات.»

فى بداية الندوة أكد الكاتب الصحفى، علاء ثابت، رئيس التحرير، أن الهدف الأساسى من الندوة تسليط الضوء على الورقة التى قدمت للجنة الحوار الوطنى، مشيرا إلى أن التعاونيات لها دور مهم وحيوى فى مسيرة التنمية وأننا جميعا مطالبون بأن ندرك ونعى ونقدر أهمية ذلك الدور بشكل واضح,وأن نعمل جميعا على إنجاح ما توصل إليه الحوار الوطنى من أجل تخليص ذلك «القطاع» من تحدياته.

وأضاف «ثابت»: «هذا هو الأمر الذى نسعى من خلال ندوتنا تسليط الضوء عليه وإبرازه أمام الرأى العام الذى يتطلع إلى استمرار «التعاونيات» فى القيام بدورها فى خدمة المجتمع وتحقيق مصالح الوطن» لافتا إلى أن التعاونيات قادرة على القيام بدور ومهام عديدة فى حالة تعاون الجميع فى

التصدى للتحديات التى تواجهها خصوصا وأنها مؤهلة للاضطلاع بهذا الدور.

وقال الدكتور أحمد خميس، رئيس مجلس إدارة المعهد العالى للدراسة التعاونية، أن التعاونيات منظمات غير حكومية يقيمها أشخاص طوعا لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بمشروع يمتلكونه معا ويديرونه ديمقراطيا، وتعمل تلك المنظمات وفق المبادئ التعاونية المستقرة عالميا، وقد غدت من أهم آليات التنمية فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لدورها فى زيادة الإنتاج السلعى والخدمى والتشغيل، والحماية الاجتماعية.

وأوضح خميس، أن الحركة التعاونية مصر تعد من أقدم الحركات التعاونية عالميا، وقال إنها ترجع إلى عام ١٩٠٨ عندما أنشاها عمر لطفى، وازدهرت بشكل كبير فى ذلك الوقت، ومنذ نشأتها عنت الحكومة المصرية برعايتها ونصت على هذه الرعاية فى دساتيرها المتعاقبة منذ 1923 حتى الدستور الحالى ٢٠١٤، إلا أن دورها تراجع بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة، وأضاف: «قوام الحركة التعاونية المصرية الحالى ١٢ ألف منظمة تعاونية ينتمى إليها نحو ١٨ مليون عضو تعاونى، ويبلغ حجم أعمال التعاونيات فى الوقت الحالى ما يزيد على ١٠٠ مليار جنيه سنويا.

وتابع خميس: «بسبب غياب الوعى والثقافة بالحركة التعاونية فى مصر، تراجع دورها بشكل كبير، وسعت قيادات الحركة التعاونية لإقناع المسئولين بأهمية دور التعاونيات فى دفع عجلة التنمية ورغم ذلك تسعى الحركة التعاونية جاهدة للمشاركة فى بناء الجمهورية الجديدة وإيجاد دور فعال لها فى كافة نواحى التنمية.»

يضيف: «تلقف أعضاء الحركة التعاونية، دعوة الرئيس عبدالفتاح السيسى للحوار الوطنى، ومطالبته بمشاركة كافة أطياف المجتمع، ويعقد رجال الحركة التعاونية الأمل فى أن تكون توصياتهم ومقترحاتهم وأرائهم ألمقدمه للحوار الوطنى، محل اهتمام لجانه ومقررى اللجان النوعية الفرعية، وتقدمنا بورقة عمل، تضمنت توصيات ومقترحات ورؤى الاتحادات النوعية الخمسة لإصدار تشريعات جديدة أو تفعيل ما هو موجود ومعطل، وتقديم الدعم للتعاونيات لأداء دور أكثر فعالية فى بناء الجمهورية الجديدة.

محمد توفيق – اللواء رضا فرحات

مشاكل وتحديات التعاونيات

أوضح رئيس مجلس إدارة المعهد العالى للدراسة التعاونية، أن أهم مشكلات الاتحاد العام للتعاونيات تكمن فى ضعف التمويل، إذ أنه من بين موارده ما تخصصه له الحكومة، وهو نادرا ما يحدث، كذلك غياب أو تراجع نشر الثقافة التعاونية من أجندة بعض أجهزة الإعلام، بالإضافة إلى عدم دعوة الاتحاد للمشاركة فى وضع السياسات التى تمس القطاع التعاونى، كالسياسة الزراعية وسياسة التجارة الداخلية وسياسة استغلال المسطحات المائية وسياسة الإسكان، وسياسة تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كما أنه من الضرورى تفعيل المواد المعطلة فى قوانين التعاون وتفعيل المجلس الأعلى للتعاون وإشراك التعاونيات بمختلف قطاعاتها فى المشروعات القومية الكبرى بالإضافة إلى تبنى الدولة لمنهج تمكين التعاونيات كسياسة عامة.

يشير إلى أن أهم مشكلات التعاونيات الزراعية تتضمن عدم التوسع فى نظام الزراعة التعاقدية فى المحاصيل الإستراتيجية، والتأخر فى الإعلان المسبق عن أسعار شراء المحاصيل الإستراتيجية قبل زراعتها، وعدم الانتظام فى توفير مستلزمات الإنتاج خاصة الأسمدة، وكذلك ارتفاع تكلفة التمويل من البنك الزراعى، وأيضا ارتفاع فوائد تمويل الأسمدة، وعدم كفاية الحملات القومية المجانية لخدمة المحاصيل، إلى جانب التعدى على الرقعة الزراعية.

ويطالب بإدماج التعاونيات الإنتاجية فى المشروع القومى لنشر الصناعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتمكين التعاونيات الإنتاجية من الاستفادة من التسهيلات المقدمة من البنك المركزى، وتخصيص مساحات للتعاونيات الإنتاجية فى المناطق الصناعية والمعارض الدولية، وتحقيق استفادة التعاونيات الإنتاجية من مراكز التدريب التابعة لوزارة التضامن الاجتماعى.

وفيما يتعلق بالتعاونيات الإسكانية يشير «خميس» إلى أن أهم مشكلاتها تتمثل فى عدم توفير الأراضى المرفقة للجمعيات طبقا لنص المادة ٦٧ من قانون التعاون الإسكانى رقم ١٤ لسنة 1981، وتركها للدخول فى المزادات على الأراضى مع المستثمرين بما يرفع سعر الأراضى.

ويرى أن التعاونيات الاستهلاكية من أهم آليات مكافحة التضخم وإحداث التوازن فى الأسواق، ويضيف أن أهم مشكلاتها تتمثل فى دم تفعيل الكثير من بنود قانون التعاون الاستهلاكى خاصة المادة ٢٢ والتى تنص على أن تخصص الدولة سنويا بموازنة الجهة الادارية المختصة

المبالغ اللازمة لإعانة وحدات التعاون الاستهلاكى خصوصا الاعتمادات اللازمة للعاملين بالأجهزة القائمة بمراجعة حسابات الجمعيات، والاعتمادات اللازمة لمواجهة التكاليف والآثار التى تترتب على قيامها التى أنفقت على هذه الآلية.

وفيما يتعلق بالثروة المائية يؤكد أنها ركيزة أساسية فى بناء الجمهورية الجديدة، لتوفير الأمن الغذائى وتحقيق الاكتفاء الذاتى وسد الحاجة من البروتين الحيوانى من المصادر المحلية، وأبرز المشكلات التى تواجهها، تلوث المصايد من الصرف

الصحى والصناعى والزراعى فى بعض البحيرات (مربوط وإدكو)، وتجفيف مساحات كبيرة من البحيرات مثل البرلس، والصيد الجائر فى نهر النيل والبحيرات بنسبة كبيرة، وأيضا تنازع الاختصاصات بين عدة جهات إدارية.

دور حيوى للإعلام

الدكتور أحمد عبدالظاهر، رئيس الاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى، أكد أن التعاونيات تحل مشاكل كثيرة، ولكن الوزارات لم توجه لنا الاهتمام المأمول، مشيرا إلى أن دور الإعلام هام وحيوى لتفعيل دور مهمة ودور الحركة التعاونية.

ومن جانبه أنتقد اللواء محمد نعيم، محافظ الغربية الأسبق وعضو الاتحاد العام للتعاونيات، تراجع دور التعاونيات لأسباب عديدة، منها أسباب داخلية وأسباب من الأجهزة التنفيذية كى لا تأخذ التعاونيات دورها، داعيا إلى دراسة إنشاء جامعة تعاونية، وتفعيل المجلس الأعلى وإشراك التعاونيات جميعا فى كافة المشروعات.

أما اللواء رضا فرحات، محافظ الإسكندرية الأسبق، فأكد أن المادة ٣٣ من الدستور نصت على أن تحمى الدولة الملكية بأنواعها الثلاث العامة والخاصة والتعاونية، كما نصت المادة ٣٧ على أن الملكية التعاونية تصون الدولة وترعى التعاونيات ويكفل القانون حمايتها ودعمها ويضمن استقلالها ولا يجوز حلها أو حل مجلس إدارتها إلا بحكم قضائى «، كما نظمت العديد من مواد الدستور أمور تتعلق مما يدلل على أهمية دورها فى دفع عجلة التنمية فى كافة المجالات، وأشار إلى أن الواقع يُظهر أن هناك أمية تعاونية.

وأكد أنه يمكن تلخيص بعض الإشكاليات الفنية التى أثرت على الحركة التعاونية فى مصر ومنها عدم وجود إحصائيات وقواعد بيانات عن وضع الحركة التعاونية حتى يمكن الاعتماد عليها عند وضع الخطط التعاونية مع قصور البحوث والدراسات اللازمة لمعرفة الجوانب المختلفة للنشاط التعاونى وارتباطه مع غيره من النشاطات وإظهار العوامل المؤثرة عليه، بالإضافة إلى معاناة التعاونيات من التمييز الصالح وحدات القطاع الخاص والقطاع الحكومى.

مقترحات لاصلاح التشريعيات

ودعا اللواء فرحات إلى اعداد قانون موحد للتعاونيات يواكب المتغيرات الجديد، وتفعيل قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل مجلس أعلى للتعاون والمعدل بقرار رئيس الوزراء ١٧٧٨ لسنة ٢٠١٨ والذى لم يجتمع منذ تشكيله، بالاضافة إلى تفعيل المبدأ التعاونى الخامس الذى أقره الحلف التعاونى الدولى الذى ينص على ضرورة والزامية

التعاونيات بتوفير التعليم والتدريب للاعضاء التعاونيين والمديرين والموظفين وأيضاً لعامة الناس.

وطالب بإنشاء أكاديمية التعاون وهى ستكون منصة تعاونية واسعه تهتم بالتوعية والتدريب والتثقيف وبناء القدرات يقودها جيل الشباب من أجل تأسيس تعاونيات مصرية نموذجية أصلية بمواصفات وجودة، وأن يتم تدريس مادة فى مرحلة التعليم الأساسى تتحدث عن أهمية ودور التعاونيات، ومشاركة الاتحادات فى وضع السياسات الصادرة عن الدولة.

وفى كلمته دعا أسامة حسين، رئيس الاتحاد التعاونى الإنتاجى المركزى، إلى تعديل نصوص قانون التعاون الإنتاجى رقم 110 لسنة ١٩٧٥ وضع بعض المزايا لقطاع التعاون الإنتاجى فيما يخص توفير المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وخاصة عملية الإستيراد فى حالة عدم توافر المواد الخام عمليا لزيادة الإنتاج، ومعاجلة بعض السلبيات فى القانون الحالى الذى لم يعدل منذ صدوره عام ١٩٧، وأيضا تفعيل المادة ٤٣ من قانون التعاون الإنتاجى رقم 110 لسنة ١٩٧٥ لتوفير المبالغ اللازمة لإعانة الجمعيات التعاونية الإنتاجية، وتنظيم معارض للجمعيات الإنتاجية سواء داخل مصر أو خارجها لتسويق منتجاتها وتوفير عمله أجنبية للدولة، وتأسيس بنك تعاونى عربى إفريقى داخل مصر أو فتح حساب تعاونى موحد يشارك فى تمويله جميع التعاونيات داخل مصر وخارجها.

رمضان عبده، رئيس الاتحاد التعاونى المركزى للثروة المائية، قال إن من أهم اهداف الاتحاد هو توحيد الاصطفاف خلف الدولة فى مواجهة التحديات الاقليمية والدولية وقبلها الداخليه ودعا إلى انهاء تبعيه واشراف

وزارة الزراعة على جهاز حماية وتنمية البحيرات، وتخفيض سن المعاش للصيادين نظرا لما يتعرض له الصيادون من مخاطر اسوة بعمال المحاجر فى مصر، بالاضافة الى سرعة تطبيق منظومة الحماية الاجتماعيه، ودعم السولار لمراكب الصيد مساهمة من الدولة فى تخفيض تكاليف التشغيل المراكب، الى جانب اعادة النظر فى قانون التأمينات ١٤٨ لسنة ٢٠١٩، والفوائد التصاعدية لشرائح القانون، والزيادة السنوية فى قيمة الاشتراكات.

ودعا إلى تفعيل المواد (65 – ٧٣) من قانون التعاونيات رقم 123 لسنة 1983 بتقديم الدعم الفنى والمالى للاتحاد والجمعيات من خلال جهاز حماية وتنمية البحيرات ومعاملة الاستزراع السمكى مثل الاستزراع النباتى.

من جانبه طالب اللواء محمد المسيرى رئيس الاتحاد التعاونى الاسكانى الاسبق، بتفعيل المادة ٦٧ من قانون الإسكان، بالاضافة إلى رفع قيمة القرض التعاونى للمواطنين.

أما الدكتور طلعت عبدالقوى، رئيس الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، فقال إن «الحوار الوطنى» تلقى نحو ١٦٦ ألف مقترح من المواطنين ومحاور متعددة منها سياسى مجتمعى واقتصادى والمحور السياسى شمل قانون مباشرة الحقوق السياسية الأحزاب السياسية، وأكد ان كل مشاكل وصعوبات التعاونيات طرحت بشكل كامل خلال الجلسات ووصلت الى المواطن.

وأوضح أن المادة ٢٩ من الدستور نصت على توفير مستلزمات الإنتاج الزارعى للفلاح، وأضاف: «هنا لابد ألا اترك الفلاح لجشع اسعار السوق السوداء وإنما اوفر له جمعيات تحقق له ذلك، وهذا الدور الأصيل

للجمعيات التعاونية، والتزام الدولة باستلام المحاصيل الزراعية الرئيسية بتحديد سعر مناسب لهم متفق عليه يحقق لهم هامش ربح للفلاح، وعلى أن يتم تحديد هذا السعر مع الحكومة والجمعيات التعاونية. ومن جانبه قال الدكتور محمد توفيق أستاذ المراجعة بكلية تجارة جامعة عين شمس، أن أهم عوامل نجاح التعاونيات هو دعم الدولة لأن هذه الجمعيات تتعامل مع متوسطى ومحدودى الدخل وكل هذه الجمعيات وبكل الوحدات الخاصة بها اسكان اقتصادى واجتماعى ومتوسط وليس إسكان فاخر.

وقال إن الدولة كانت توفر الأراضى للجمعيات بأسعار مخفضة وكان مشروع صقر القريش نموذجا حيث كان سعر المتر وقتها بـ 2 جنيه وحدث هذا فى أرض مدينه نصر وشيراتون المطار، حيث كانت الدولة توفر الأراضى بأسعار رمزية للمساهمة فى حل مشاكل الاسكان الاجتماعى منخفض التكاليف لمحدود الدخل إلى جانب مشروعات وزارة الاسكان، لذا نطالب الدولة بالوقوف خلف جميعات الاسكان النوعية على مستوى الجمهورية للمساهمة فى ايجاد حلول غير تقليدية لمشاكل الاسكان المتوسط ومنخفض التكاليف جنبا إلى جنب مع مؤسسات الدولة المختلفة والاستفادة من خبرات وكوادر الاتحادات النوعية للتعاونيات.

المشاركون من الأهرام: علاء سالم ـ سامح لاشين، ناهد الكاشف ـ عبير المرسى، محمد عبدالحميد

https://gate.ahram.org.eg/daily/News/204510/141/902444/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9/%D9%81%D9%89-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%C2%AB%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%85%C2%BB-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%C2%AB%D8%A7%D9%84%D8%AD.aspx

7 - التعاونيات قاطرة التنمية المستقلة

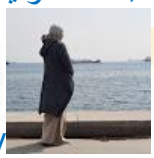

Dr. Amal Khairy، 2أكتوبر 2012، د. أمل خيري

في العام الدولي للتعاونيات 2012

في الوقت الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بالعام الدولي للتعاونيات 2012، تأتي وفاة فيرغيز كورين الشهر الماضي كأحد أهم رواد العمل التعاوني في العالم، ومهندس الثورة البيضاء في الهند، والذي استطاع تحويل الهند من خلال تعاونيات الألبان من بلد فقير مستورد للألبان إلى واحدة من أكبر منتجي ومصدري الألبان ومنتجات الألبان في العالم، حتى أصبحت تستحوذ على 17% من إجمالي الإنتاج العالمي.

نظرة على التعاونيات

نشطت الحركة التعاونية على مدى القرن الماضي عالميا، وكانت أحد العوامل الرئيسية التي قادت قاطرة التنمية في كثير من الدول. ويبلغ أعضاء الحركة التعاونية حاليا نحو 1,4 مليار من سكان العالم، وتتجاوز عائداتها فى السنوات الأخيرة نحو تريليون يورو، كما يوفر القطاع التعاوني 100 مليون وظيفة على مستوى العالم، أي بنسبة تزيد 20% عما توفره الشركات متعددة الجنسيات.

ووفق التحالف التعاوني الدولي International Co-operative Alliance، فإن الجمعية التعاونية على عبارة عن "جماعة مستقلة من الأشخاص، يتحدون اختيارياً، لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتطلعاتهم المشتركة، من خلال الملكية الجماعية لمشروع، تتوافر فيه ديمقراطية الإدارة والرقابة".

وهناك سبعة مبادئ، تحدد عمل الجمعية التعاونية، وهي: العضوية الاختيارية المفتوحة، ديمقراطية الأعضاء الإدارية والرقابية، المشاركة الاقتصادية للأعضاء، الشخصية الذاتية المستقلة، التعليم والتدريب والمعلومات، التعاون بين التعاونيات، الاهتمام بشئون المجتمع .

وتساهم الجمعيات التعاونية في التخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية، وزيادة الاستقلالية والاعتماد على الذات لدى المنتجين، ومن ثم فإن لها دور حيوي في القضاء على الممارسات الاحتكارية التي تصاحب تطبيق النموذج الرأسمالي.

كما تضمن التعاونيات القضاء على الوسطاء المستغلين الذين يشترون المنتجات من المنتجين بأبخس الأثمان، ثم يبيعونها بأرباح طائلة، وبالتأكيد فإن الجهود الفردية المشتتة في الإنتاج تصبح أكثر عرضة للاستغلال، في حين تزيد الكيانات الجماعية من قوة التفاوض.

وفي كثير من بلاد العالم تساهم التعاونيات في زيادة الإنتاج، وتخفيف العبء على الدولة من خلال مشاركة القطاع العام في تحقيق التنمية. فعلى سبيل المثال يتم جني ومعالجة وبيع أكثر من نصف الإنتاج الزراعي في أوروبا، عن طريق نظام التسويق التعاوني، ففي الدانمارك يصل نصيب التعاونيات في إنتاج الألبان إلى أكثر من 60%، وفي هولندا تحتكر

التعاونيات نسبة 59% من إنتاج الزهور، و28% من الخضراوات و57% من الفواكه التي يتم إنتاجها في البلاد، كما تساهم التعاونيات بنسبة 73% من إنتاج الأخشاب في النرويج. وتبلغ مساهمة التعاونيات في البرازيل نسبة 37,2% من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي عام 2009.

الهند رائدة التعاونيات

ومع ذلك تظل الهند هي الدولة الرائدة في مجال التعاونيات وخاصة تعاونيات الألبان بفضل جهود فيرغيز كورين؛ حيث تنتج الهند 16,5 مليون لتر من الحليب في 12 مليون مزرعة ألبان تعاونية يومياً، تشكل النساء غالبية العاملين فيها.

فيرغيز كورين

وتشكل الهند النموذج المثالي الذي يمكن أن تسير على هديه مصر وغيرها من الدول النامية في هذا المجال؛ فعلى سبيل المثال، وبرعاية المجلس القومي لتنمية إنتاج الألبان، استطاع مربو الماشية في قرية أناند بولاية جوجوراتي إنشاء جمعية تعاونية تقوم على نظام ديمقراطي 100%، يأتي هؤلاء يوميا بإنتاجهم من الألبان في أوعية نظيفة وتسلم للجمعية، حيث يوزن اللبن وتحلل نسبة الدهن ويتلقى المنتج ثمن اللبن على الفور، ثم تتولى الجمعية التعاونية تنفيذ كل عمليات التجميع والحفظ والنقل والتصنيع والتسويق نيابة عنه.

يمكن القول أن التعاونيات مثلت قطار التنمية في الهند، وهي التي تحققت بفضلها الثورة الزراعية والثورة في مجال الألبان، حيث تملك التعاونيات 100% من إجمالي إنتاج وتصنيع الأسمدة والآلات الزراعية

والسكر والألبان، مما أدى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحولت الهند في غضون سنوات قليلة من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة للغذاء.

التعاونيات في مصر

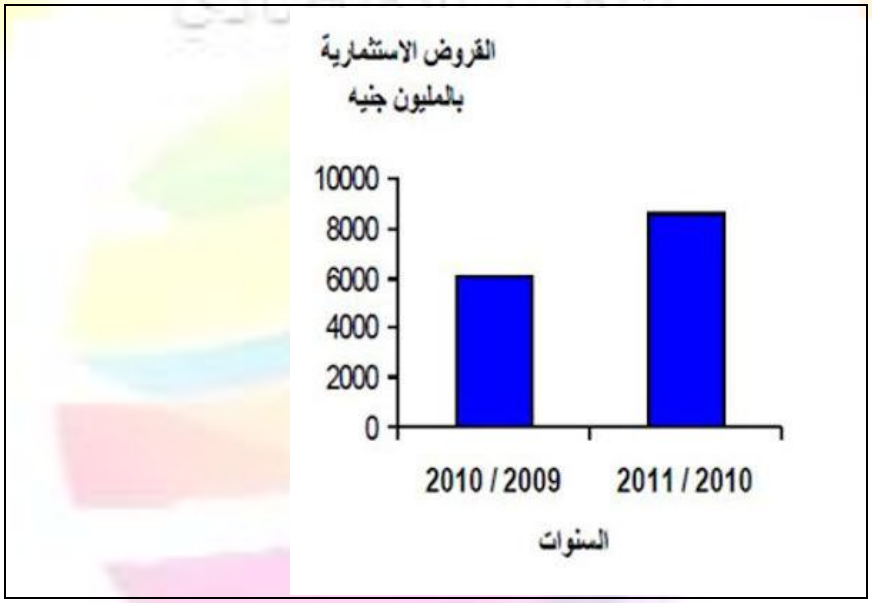

مقارنة بين حجم القروض الاستثمارية في القطاع التعاوني ما بين 2010/2009 و2011/2010

تتكون الحركة التعاونية في مصر من الاتحادات التعاونية المركزية الخمسة (الاستهلاكي – الانتاجي – الزراعي – الاسكاني – الثروة المائية). ويبلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر 5737 جمعية، كما يبلغ عدد أعضاء الجمعيات التعاونية 5,1 مليون عضو، وذلك وفق بيانات النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي عن عام 2010–2011، والتي أصدرها الجهاز المركزي للمحاسبات في 19 سبتمبر 2012.

وأشارت النشرة كذلك إلى أن إجمالي القروض الاستثمارية الممنوحة للمزارعين والمشروعات الزراعية بلغ 8,6 مليار جنيه مقابل 6 مليار جنيه في العام السابق بزيادة قدرها 43,3%، وترجع هذه الزيادة إلى القرارات السيادية للدولة في إعادة التخطيط للتقسيطات والتيسيرات الخاصة بالمزارعين.

وتعود مشكلة التعاونيات في مصر إلى أن أغلبها نشأ بإرادة فوقية ومبادرات حكومية، وليس كما يفترض به الحال أن تكون بمبادرات من المنتجين أنفسهم، وبالتالي ظلت التعاونيات مرتبطة بل ومعتمدة على الدولة، كما تعاني من تشريعات عتيقة تحد من قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها. يأتي هذا مع اتباع الدولة لسياسات التحرر الاقتصادي التي فرضتها المؤسسات الدولية، ومن أهمها رفع الدعم عن الأعلاف والأسمدة، وتحرير سعر صرف الدولار، وزيادة الفائدة علي القروض، في الوقت الذي مازالت فيه الدول الكبرى تقدم دعما لصغار المنتجين لديها.

جاء أيضا تشجيع الدولة للقطاع الخاص، وتوجهها نحو الخصخصة على حساب التعاونيات، ولا يمكن إغفال أن تطبيق قانون الأرض 96 لسنة 92 أدى لحرمان أكثر من 450 ألف فلاح من عضوية الجمعيات الزراعية، بعد إلغاء بطاقات حيازاتهم الزراعية كمستأجرين وتحويلهم إلى عمال زراعيين، أما باقي التعاونيات فقد أصبحت حبرا على الورق، خاصة بعد استيلاء الدولة على أموالها وتحويلها لبنك التنمية والائتمان الزراعى الذي بدلا من أن يساعد المزارعين، أصبح عبئا عليهم بعد سقوط أغلبهم في مديونيات نتيجة تراكم فوائد القروض عليهم.

وحتى الآن لم تدرك الدولة أهمية التعاونيات ولم تعمل على استعادة دورها الذي نشط إلى حد ما خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، من هنا فإن على الدولة أن تضع الإطار التشرعي اللازم لتحقيق الاستقلال والفاعلية للتعاونيات، ومدها بالدعم المادي المباشر وتوفير مصادر للإقراض، وتشجيع مؤسسات التمويل والإقراض المتناهي الصغر على إقراض المنتجين مقابل رسوم إدارية دون فوائد تزيد من مديونياتهم، وإعادة الإعفاءات والمزايا التي كانت تحصل عليها التعاونيات سابقا، مع تثقيف المجتمع بأهمية الحركة التعاونية.

وفي الندوة القومية حول دور التعاونيات في الحد من عمالة الأطفال والتي عقدت بالقاهرة في الفترة 8- 10 سبتمبر 2012، برعاية منظمة العمل العربية والاتحاد التعاوني العربي، كان من أهم التوصيات الختامية العمل على تعزيز التعاون بين الشركاء الاجتماعيين من أجل القضاء على عمل الأطفال، وإصلاح السياسات واتخاذ إجراءات على مستوى القطاع والمنشأة، والدعوة لحوار اجتماعي حول الموضوع.

https://dramalkhairy.wixsite.com/dr-amal/post/%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A9

8 - »العقيل»: الحركة التعاونية الكويتية من أبرز التجارب الرائدة على مستوى المنطقة

2020-07-04

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية الكويتية مريم العقيل إن الحركة التعاونية في الكويت من أبرز التجارب

الرائدة خليجيا وعربيا نظرا لما حققته من إنجازات وتقديمها أفضل الخدمات الاستهلاكية والاجتماعية للمساهمين وغيرهم.

وأضافت العقيل في تصريح صحفي اليوم السبت بمناسبة اليوم الدولي للتعاونيات الذي يصادف الرابع من يوليو من كل عام أن الحركة التعاونية الكويتية ولدت من رحم المجتمع الكويتي وهي نتاج طبيعي لما جبل عليه الاباء والاجداد من نزعة تعاونية خلاقة.

وذكرت أن تاريخ التعاون الاستهلاكي في البلاد بدأ بصدور القانون (رقم 20 لسنة 1962) الذي ينص على كيفية إنشاء الجمعيات التعاونية والعضوية فيها وكيفية إدارتها والرقابة عليها وحلها وتصفيتها.

وأكدت حرص الكويت على رعاية الحركة التعاونية بغية إيجاد مشاركة فعالة للجمعيات التعاونية في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تطوير بيئة العمل التشريعية والرقابية والنظم المالية والإدارية والسياسات التسويقية.

وأشارت الى أن هذه الافكار التعاونية تطورت حتى وصلت لما نحن عليه الآن "فلدينا حاليا 76 جمعية منها 69 جمعية استهلاكية و3 جمعيات إنتاجية زراعية والجمعية التعاونية لموظفين الحكومة الكويتيين للادخار وجمعية السدو الحرفية فضلا عن اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية واتحاد الجمعيات التعاونية الانتاجية والثروة الحيوانية."

وأفادت العقيل أن الحركة التعاونية كانت ولا زالت محل اهتمام القيادة السياسية في الكويت وتحظى بدعم وزارات الدولة انطلاقا من ان احد المقومات الاساسية للمجتمع الكويتي وما نصت عليه المادة (33) من الدستور "تشجع الدولة التعاون والادخار وتشرف على تنظيم الائتمان."

وأوضحت أنه في عام 1941 كانت المحاولات الاولى لتأسيس الحركة التعاونية ونشأة الفكر التعاوني بتأسيس الجمعيات التعاونية المدرسية وفي عام 1955 تأسست الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في بعض الدوائر فأنشئت الجمعية الاستهلاكية لموظفي دائرة الشؤون الاجتماعية والجمعية التعاونية لموظفي دائرة المعارف.

ولفتت الى أن التعاون الاستهلاكي بدأ بصورته الحالية بصدور القانون رقم (20) لسنة 1962 بشأن الجمعيات التعاونية مشيرة إلى أنه في ذات العام تأسست أول جمعية تعاونية استهلاكية في منطقة كيفان ثم توالت عملية إنشاء الجمعيات.

وبينت أن اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تأسس عام 1971 ليكون خطوة نحو تحقيق التنسيق بين الجمعيات التعاونية والدفاع عن مصالحها وتمثيلها في المحافل العربية والدولية.

وأكدت حرص وزارة الشؤون الاجتماعية على رعاية ودعم الجمعيات التعاونية في مختلف مراحل تطورها ونموها وذلك انطلاقا من حرص الدولة واهتمامها بالحركة التعاونية الكويتية وإيمانا بما تؤديه الجمعيات والاتحادات التعاونية من دور حيوي وهام على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وأفادت العقيل أن من أبرز وأهم الأنشطة والاهداف التي ساهم بها قطاع التعاون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي تقع أيضا ضمن بعض الاهداف العالمية للامم المتحدة للتنمية المستدامة مشيرة الى الدعم التي تقوم به الجمعيات النوعية للمزارعين وأصحاب الثروة الحيوانية ومساعدتهم لتوفيرها بأسعار مناسبة للمستهلكين.

ولفتت الى أن (الشؤون) ممثلة بلجنة المشروعات الوطنية تقوم بتحصيل جزء من الارباح السنوية للجمعيات التعاونية لاستغلالها في اقامة مشاريع حيوية تخدم المجتمع مثل (مستشفى التعاونيات للقلب وفرع بنك الدم في مستشفى العدان وفرع بنك الدم في مستشفى الجهراء).

وذكرت أنه يتم أيضا توزيع جزء من تلك الارباح على مختلف المحافظات للارتقاء بمختلف الخدمات التي تقدم للمناطق مما يساهم في مساعي الدولة لتنمية المجتمعات واستدامتها.

https://www.alnafethanews.com/56751

9 - ضمن مفهوم وفلسفة التعاون المطلوب دعم الحركة التعاونية في فلسطين

نشر 04 فبراير 2016 | 14:31

بقلم : المحامي علي ابوحبله

بداية أتقدم بجزيل الشكر والاحترام والتقدير إلى عطوفة محافظ محافظة طولكرم عصام ابوبكر ونائبه بلال حالوب ومدير عام دائرة التخطيط والاقتصاد في ألمحافظه الأستاذ خالد الزغل والأستاذ عمر البسطامي والأخت ميسون الزريقي وجميع الموظفين المختصين في محافظة طولكرم

كما وأتقدم إلى سعادة مدير عام التعاون المهندس يوسف حبرين العيسه ومدير تعاون طولكرم نعمان حجازي ومدقق الحسابات للجمعيات يوسف طه ومسجل الجمعيات الشيخ صالح وجميع العاملين في مديرية التعاون في وزارة العمل

لحسن استقبالهم وتعاملهم وفهمهم لمفهوم وفلسفة التعاون ورفدهم للحركة

التعاونية بجهودهم وأفكارهم لاستنهاض الحركة التعاونية في فلسطين ضمن مفهومهم لفلسفة التعاون كرافعه وسفينة إنقاذ للاقتصاد الوطني الفلسطيني ضمن جهود تبذل لخلق فرص عمل من خلال إنشاء مشاريع اقتصاديه تنموية مستدامة.

وحقيقة القول أن مدخلنا للتعريف في الحركة التعاونية وأهميتها ينبع أساسا في أن الحركة التعاونية في كل دول العالم يعد رافعه للاقتصاد الوطني ويساهم في دفع عجلة الاقتصاد للتطوير والتنمية وذلك ضمن مفهوم وفلسفة أن الحركة التعاونية في فلسطين فيما لو استغلت استغلالا صحيحا وتم الاهتمام فيها فهي تشكل رافعة للاقتصاد الفلسطيني المنهك وهي سفينة إنقاذ للاقتصاد الوطني الفلسطيني ونتمنى على كل محافظات الوطن أن تتضمن خطتها ألاستراتجيه الاهتمام في الحركة التعاونية وان تكون الحركة التعاونية ضمن مفهوم وإستراتجية المحافظات للنهوض الاقتصادي وتحقيق وخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل

لن يكون بمقدور الحكومة الفلسطينية توفير الفرص لآلاف الخريجين الجامعيين ولن يكون بمقدور الحكومة توفير الوحدات السكنية لفئة الشباب وذوي الدخل المحدود والطبقات الوسطى ولن يكون بمقدور الحكومة بناء اقتصاد وطني وتنمية مستدامة بمعزل عن الشراكة الحقيقية بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع الوطني والحركة التعاونية إذا أخذنا بعين الاعتبار لأهمية ومفهوم الحركة التعاونية وقدرتها على تامين آلاف فرص العمل مما يتطلب اهتمام الحكومة والجهات المختصة بالعمل لدعم الحركة التعاونية وتطويرها والعناية بها وتحسين قدراتها وتقديم

المساعدة لأجل أن يكون بمقدور الحركة التعاونية لان تكون احد أهم الروافد الداعمة لتطوير الاقتصاد الوطني الفلسطيني

وتكمن أهمية الحركة التعاونية في تنوعها وإمكانية رفد الاقتصاد الوطني بهذه الروافد والتي تتكون من التعاونيات الاسكانيه ، والتعاونيات الزراعية ، وتعاونيات التوفير والتسليف ، والتعاونيات الاستهلاكية ، هذه المكونات للحركة التعاونية سيكون لها تأثير كبير في إحداث طفرة حقيقية في تطوير الاقتصاد الفلسطيني واستيعاب الأيدي العاطلة عن العمل

إن تطوير وتشجيع تعاونيات الإسكان في مختلف محافظات الوطن وضمن خطة وطنيه لتوفير الإسكان لفئات الشباب والدخل المحدود والمتوسط من شانه استيعاب الآلاف من العاطلين عن العمل وتطوير قطاع الإسكان الذين نحن بأمس الحاجة إليه

كما أن الاهتمام بالقطاع الزراعي والتوفير والتسليف أن يخلق فرص عمل ويؤدي لاستصلاح الأراضي والتنوع الزراعي ضمن الاهتمام بالتطوير الزراعي وتوفير ألسله الغذائية للمجتمع الفلسطيني

إن خلق فرص للعمل ضمن عملية الاهتمام وتطوير الحركة التعاونية ضمن مفهوم يستند إلى تطوير المقاومة الشعبية ومن شانه أن يستقطب الآلاف من الأيدي العاملة في المستوطنات واستغلال الأيدي العاملة ذات الخبرة في تطوير المشاريع التنموية ومن شان ذلك تجفيف ينابيع المستوطنات

ولا بد لنا في هذا الصدد من تناول المبادئ التعاونية الاساسيه ليكون المدخل لضرورة فهم مفهوم التعاون والفكر التعاوني ، ويقوم الفكر التعاوني على المبادئ الأساسية الآتية:

1. باب العضوية المفتوح: تعدُّ الحرية في الانضمام إلى التعاونيات أو الخروج منها السمة الأساسية في المبادئ التعاونية. ومع ذلك، هناك اتجاه نحو الإلزام في الانضمام إلى الجمعيات التعاونية عن طريق منح المساعدات الكبيرة للتعاونيات والميزات الضخمة للمشتركين، مما يجذب الأعضاء ويشجعهم على ضرورة الاستفادة من هذه الميزات والخدمات الاقتصادية والاجتماعية

2. عدم التزام مبدأ الحياد السياسي: إن النظم السياسية لا يمكن أن تلتزم الحياد تجاه التعاونيات وذلك للأسباب الآتية:

أ. بعض الأنظمة السياسية تعد التعاونيات جزءاً من سياستها.

ب . النظام السياسي يعبر عن مصالح طبقة المستَغَلِّين فهو أيضاً لا يمكن أن يقف محايداً إزاء الحركة التعاونية بل لا بد أن يدعو إلى تحقيق أهدافه بوساطة التعاونيات التي تمثل الوعاء الأساسي لحركته أيضاً في المجتمع الريفي.

ج . التعاونيات هي الأخرى لها مصلحة في أن تدعم نفسها في إطار من الإيمان بالنظام السياسي القائم، لذا يجب ألا تقف موقفاً محايداً إزاء المبادئ التي تدعو إليها، ولا سيما أن تلك التعاونيات تحقق المبادئ والأهداف نفسها التي ينادي بها النظام السياسي، ولكن بصورة جزئية الأمر الذي لا بد أن ينعكس في إدخالها العنصر السياسي في الحركة التعاونية لا لزيادة التطاحن أو الانشقاق بل بهدف تدعيم البناء وتأصيله لدى التعاونيين.

3. الإدارة الديمقراطية: وهي من أهم المبادئ الأساسية التي تطورت مع تطور الحركة الفكرية والتطبيقية في مجال التعاونيات. وتطورت إلى شقين أساسيين:

أ. الديمقراطية التعاونية داخل التعاونيات.

ب . المركزية الديمقراطية فيما يتعلق بعلاقات الإنتاج مع المؤسسات العليا والحكومية.

وفيما يلي بيان لهذين الشقين:

أ. الديمقراطية التعاونية داخل التعاونيات: وتقوم على جملة من المبادئ هي:

. الحق الكامل لكل من أعضاء الجمعيات في انتخاب من يمثلونه في المستويات الإدارية.

. الانتخابات الدورية لمدد متقاربة حرصاً على إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الأعضاء للمشاركة في تلك المراكز القيادية وتجديد النشاط الإداري المستمر وزيادة كفايتها.

. رفض فكرة نيابة شخص عن شخص آخر في التصويت حتى تكون المشاركة فعالة في بعض المجالات.

. تحديد الحد الأقصى لمجموع ما يمكن أن يمتلكه العضو من أسهم أو عناصر إنتاج الجمعية حرصاً على عدم استغلالها والسيطرة عليها.

. تحديد المسؤولية لكل فرد ولكل مستويات القيادة.

. الحق المطلق لأعضاء التعاونيات في حجب الثقة عن أي عضو في المستويات القيادية قبل انتهاء مدة الانتخاب وذلك لوضع هذه المستويات تحت الرقابة.

. الدعوة إلى ممارسة النقد والنقد الذاتي.

. تكامل الرقابة والإشراف والتوجيه بين كل من مجلس الإدارة والمستويات القيادية وأعضاء الجمعية.

. التأكد من موافقة نسبة كبيرة من الأعضاء عند إحداث تغيير جذري في نظام الجمعية ونشاطها.

ب . المركزية الديمقراطية: وتهدف إلى ما يلي:

. الربط السليم بين أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والأهداف التعاونية.

. إعطاء الدولة حق الإشراف والدعم وتوجيه أعمال الجمعيات.

. إعطاء التعاونيات حق إبداء رأيها في ذلك التدخل والدعم.

. إعطاء الدولة حق إحداث التكامل والتوازن بين قطاعات الحركة التعاونية وقطاعات الاقتصاد القومي للدولة.

. إعطاء الجمعيات التعاونية والاتحادات الإقليمية والمحلية السلطة في تغيير وتعديل مختلف جوانب حركتها.

4. توزيع العائد على المعاملات: الأصل في الجمعيات التعاونية، وخاصة جمعيات المستهلكين، أن تقوم بتأدية خدماتها للأعضاء بسعر التكلفة. ولكن ثمّة عدد من العوامل التي تفرض على الجمعية أن تقدم خدماتها بسعر السوق وأحياناً باقل منه مع تحقيق بعض الأرباح التي يجري توزيعها عادة على النحو الآتي:

. تكوين أموال احتياطية لمواجهة طوارئ المستقبل.

. دفع الفوائد على رأس المال.

. توزيع الباقي على الأعضاء بنسبة جهودهم في الجمعية، أو بنسبة تعاملهم معها ومدى إسهامهم في تحقيق الفائض، ويسمى ما يدفع للعضو بالعائد.

5. الفائدة المحدودة على رأس المال: يعد هذا المبدأ من المبادئ الرئيسية التي اقترنت بظهور الفكر التعاوني وخروجه إلى حيز التطبيق كان هدفه

الأساسي جذب رؤوس الأموال إلى التعاونيات للاستفادة منها في توسيع نشاطها. وقد صاحب هذا المبدأ بعض التطور عند التطبيق: فهناك من ربط الفائدة بحجم الخدمات التي يحصل عليها العضو بمقدار مساهمته في رأس المال وبعضهم رفض توزيع فائدة على رأس المال على أساس الاستفادة منها في صورة أخرى.

6. التعامل نقداً: وقد كان من المبادئ المهمة في النظام التعاوني بسبب محدودية رأس المال وخشية ضياعه من خلال البيع لأجل في الوقت الذي كانت الجمعيات تحارب فيه من قبل المصارف والبيوتات التجارية والموّردين.

ولكن سرعان ما تطور هذا المبدأ وتمّ الخروج عنه مع اتساع الحركة التعاونية وشمولها جانب الإنتاج، لاسيما الإنتاج الزراعي، باستخدام رأس المال في عناصر الإنتاج المختلفة، واضطرار الحركات التعاونية إلى مواكبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة، بغية دعم نشاطها، لكنها وضعت، في سبيل ذلك شروطاً تضمن استيفاء حقوقها عند الأعضاء.

7. نشر التعليم والتدريب التعاوني: اهتم رواد روتشيلد بهذا المبدأ وأنشئوا قسم الكتب والصحف ومدرسة للأطفال، وكانت مسوغات هذا الاتجاه، في نظرهم، هي زيادة الوعي التعاوني للأعضاء وإيمانهم به وتأكيد مبدأ الإدارة الديمقراطية والعمل على نشر العلم والمعرفة بين جميع العاملين من الأفراد بصفة عامة والتعاونيين منهم بصفة خاصة، لأن إسهام التعاونيات في تعليم الأفراد وتثقيفهم أمر له أهميته البالغة في تدعيم الحركة التعاونية وفي بناء المجتمعات الإنسانية على أسس سليمة وقوية.

ورافق تطور الحركة التعاونية وتطور النظم السياسية وتطبيق مبدأ إلزامية التعليم تطور دور التعاون في التثقيف والتدريب التعاوني بغية شرح الأفكار والمبادئ التعاونية وتعريف التعاونيين وسائل الإنتاج المختلفة وإظهار دور التعاون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد زادت أهمية هذا المبدأ في السنوات الأخيرة، نتيجة تزايد اهتمام الدول بهذا الجانب وشعورها بضرورة دعم الحركات التعاونية بوساطة وسائل النشر والإعلام ومؤسسات التعليم والتدريب وإيفاد بعثات تدريبية وعقد مؤتمرات وندوات مختلفة في مجال التعليم التعاوني.

8. التعاون بين التعاونيات: نشأ هذا المبدأ مع نمو الحركة التعاونية وتعاظم نشاطها، إذ بات من الضروري تحقيق الوحدة التعاونية بين القطاعات التعاونية النوعية على المستوى الوطني وعلى المستويين القومي والدولي، بهدف دعم المؤسسات التعاونية بعضها بعضاً في مواجهة المنافسة الاحتكارية الكبيرة مما استدعى إضافة مبدأ التعاون بين التعاونيات إلى المبادئ السابقة لتحقيق الأهداف الآتية:

. توحيد الإمكانيات المادية والبشرية التعاونية لمواجهة التكتلات الاحتكارية الكبيرة والمحافظة على بقاء الحركات التعاونية.

. سهولة تقديم المساعدة والدعم للحركة التعاونية وتطويرها مادياً وأدبياً وسياسياً واجتماعياً.

. التكامل بين التعاونيات في الأنشطة المختلفة وفي تقديم السلع والخدمات في مجال الإنتاج والاستهلاك والخدمات.

يمكن تقسيم الجمعيات التعاونية إلى الأنواع التالية:

1. الجمعيات التعاونية الاستهلاكية: وهي الجمعيات التي يؤسسها مجموعة

من الأفراد تجمعهم مصلحة مشتركة بصفتهم مستهلكين بهدف شراء السلع والمواد وبيعها للأعضاء بأسعار معتدلة وبمواصفات جيدة بعيداً عن الغش والتلاعب بحيث يتم توزيع صافي الربح وفق نسب محددة بموجب القانون، على أن يخصص القسم الأكبر من الربح الصافي عائداً على المعاملات (أي يوزع بحسب مشتريات كل عضو في الجمعية).

ويمكن أن يندرج تحت هذا النوع من الجمعيات:

الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض تمارس نشاطات متنوعة (استهلاكية وخدمية وإنتاجية وتسليفية).

. الجمعيات المدرسية التي تؤسس في المدارس لتلبية احتياجات طلبة المدارس من القرطاسية وبعض المأكولات المحضرة مسبقاً.

2. الجمعيات التعاونية الإنتاجية: وهي الجمعيات التي يؤسسها الأعضاء بصفتهم منتجين زراعيين أو صناعيين أو حرفيين بحيث يتم توزيع صافي الأرباح بحسب ما يقدمه كل عضو من عمل ويمكن أن تكون:

. جمعية إنتاجية زراعية: إذا كان نشاطها الأساسي في الإنتاج الزراعي.

. جمعية إنتاجية صناعية: إذا انصب نشاطها على إنتاج مواد مصنعة.

. جمعية تعاونية حرفية: إذا كان أعضاؤها من المشتغلين بحرفة معينة، كصانعي الأحذية، وفي هذا النوع من الجمعيات يوزع الربح بين الأعضاء بنسبة ما قدم كل عضو من حصص في رأس المال أو ما قدم من المواد الأولية.

3. الجمعيات التعاونية الخدمية: وهي الجمعيات التي تقدم الخدمات لأعضائها ومن أهم هذه الجمعيات:

. الجمعيات التعاونية السكنية: وهي التي تقوم ببناء المساكن التعاونية

وتسليمها للأعضاء بسعر الكلفة.

. الجمعيات التعاونية للادخار: وتقوم بتجميع الاشتراكات الشهرية من الأعضاء وتسليمها لهم وفق جدول أولوية يتفق عليه الأعضاء أو تقوم بتوزيع الأموال بعد مدة معينة.

. الجمعيات التعاونية للتأمين: وتكون مهمتها تجميع الاشتراكات الشهرية أو السنوية في صندوق الجمعية ثم تقوم بدفع تعويضات لمن يصيبهم ضرر نتيجة حدوث الأخطار التي تهددهم. وفي مثل هذا النوع من الجمعيات يكون للعضو صفة المؤمن والمؤمن له في الوقت نفسه وإذا زاد شيء في رصيد الصندوق بعد دفع التعويضات يمكن توزيعه على الأعضاء أو تدويره للعام القادم.

. الجمعيات التعاونية للنقل: وهي الجمعيات التي توفر خدمات النقل للأعضاء وغيرهم باستثمار وسائط النقل المخصصة للركاب أو لنقل البضائع.

. الجمعيات التعاونية للتسليف: ويكون غرضها توفير القروض لأعضائها وبشروط ميسرة لقاء فائدة منخفضة.

. الجمعيات التعاونية الخيرية: وهي التي تقوم بتقديم المساعدات للفقراء والمحتاجين ويتكون رأس مالها ومواردها من التبرعات وأموال الزكاة وغير ذلك من الموارد الناتجة عن أعمال البر والإحسان.

التعاون في دول العالم الثالث

تعاني غالبية بلدان العالم الثالث من صعوبات ومشكلات اقتصاديه واجتماعيه تقف عائقا في وجه التنمية ومن هذه المشكلات

. انخفاض مستوى الإنتاجية في الزراعة والصناعة.

. قلة الموارد المالية، لاسيما من القطع الأجنبي اللازمة لإقامة القاعدة المادية.

. اعتماد بعض الدول على منتوج واحد (كما في الدول النفطية).

. انخفاض معدلات الاستثمار.

. انخفاض مستوى الدخل الفردي (عدا دول النفط).

. ارتفاع معدل النمو السكاني.

. انخفاض مستوى التقنية المستخدمة في الإنتاج وعدم تحديثها.

. انخفاض مستوى وسائط النقل والمواصلات.

. انخفاض المستوى الثقافي وقلة الخبرات.

. ارتفاع معدلات التضخم النقدي وعدم توازن الدخل الفردي مع مستوى الأسعار.

هذه العوامل وغيرها مما لا مجال لذكره تجعل عمليات التنمية في الدول النامية معقدة وصعبة إلا أن غالبية البلدان النامية تأخذ بالتعددية الاقتصادية في تركيب البنية الهيكلية لاقتصادياتها. إذ يوجد لديها قطاع عام وقطاع تعاوني وقطاع خاص وقطاع مشترك وتختلف نسبة إسهام كل من هذه القطاعات في البنية الهيكلية للاقتصاد من بلد لآخر. والعامل المشترك في اقتصاديات هذه البلدان هو اعتمادها على القطاع التعاوني بجميع نشاطاته ومجالاته، ويختلف حجم كل نوع من أنواع الجمعيات التعاونية من بلد لآخر ففي البلدان الزراعية تكون الجمعيات التعاونية الزراعية أكبر حجماً وعدداً، في حين تكون التعاونيات الاستهلاكية هي الأهم والأكبر في الحجم والنشاط في بلد آخر غير زراعي. ولكن الأمر المهم هنا هو أن التعاون في البلدان النامية يقوم بدور فعال

في تنمية المجتمع وتطويره ويقوم بالوظائف الآتية:

. نشر الفكر التعاوني في أوساط العاملين في الزراعة والصناعة، مما يؤدي إلى توسيع قاعدة العضوية التعاونية، وتحقيق جماهيرية التعاون.

. التطبيق السليم للمبادئ والقواعد التعاونية (المساواة في الحقوق والواجبات بين الأعضاء التعاونيين وتحقيق الديمقراطية والمساعدة المتبادلة والتثقيف التعاوني) يؤدي إلى وجود حركة تعاونية قوية تستطيع البقاء والصمود في ظل المنافسة وتستطيع القيام بدور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

. الإسهام في حل القضايا الاقتصادية الأساسية وتنفيذ جزء من خطة الدولة في الزراعة والصناعة والإسكان والتجارة الداخلية وتقديم الخدمات المختلفة.

. الإسهام في تعليم المواطنين وتثقيفهم وتأهيل الأطر القيادية اللازمة لإدارة المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التعاونية.

. الإسهام في تحسين أوضاع أصحاب الدخل المحدود المعاشية والحياتية.

. الإسهام في استخدام المدخرات الفردية في العملية التنموية والمساعدة في تكوين مصادر مالية تعاونية ذاتية وتنميتها بحيث يصبح لها تأثير فعال في تمويل المشروعات التعاونية

التعاون في الوطن العربي.

إن ما قيل عن التعاون في بلدان العالم الثالث ينطبق تماماً على دور التعاون في الأقطار العربية للتشابه الكبير بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث والبلدان العربية التي هي جزء من بلدان العالم الثالث.

وتعتمد غالبية الدول العربية على التعاون أداة للتنمية، لاسيما في الريف،

ومن الأدلة على اهتمام الوطن العربي بالتعاون تأليف لجنة خبراء التعاون العرب في نطاق الجامعة العربية التي تهتم بالتنسيق بين الحركات التعاونية في الأقطار العربية ومعالجة قضاياها المهمة والمصيرية. كما يعد تأسيس الاتحاد التعاوني العربي خطوة أولى على طريق تكامل نشاطات الحركات التعاونية في الأقطار العربية . وقد سعت لجنة خبراء التعاون العرب والاتحاد التعاوني العربي إلى توحيد المصطلحات التعاونية بين الحركات التعاونية العربية وتبادل الخبرات والخبراء وتنسيق التعامل مع الحركات التعاونية الدولية ومنظماتها.

وتشير إحصائيات الاتحاد التعاوني العربي إلى وجود /40/ ألف جمعية تعاونية منها (43٪) جمعيات تعاونية زراعية و(33٪) جمعيات تعاونية استهلاكية و(8.5٪) تعاونيات سكنية و(7.8٪) جمعيات متعددة الأغراض و(3.89٪) جمعيات خدمية و(3.4٪) جمعيات حرفية و(0.4٪) جمعيات أسماك و(0.01٪) جمعيات أنشطة علمية وثقافية، وتضم هذه الجمعيات في عضويتها أكثر من (16) مليون عضو تعاوني في مختلف أنواع التعاون.

أما التعاون في سورية فشأنه شأن التعاون في معظم الأقطار العربية من حيث دوره في التنمية ومشكلاته وصعوباته إلا أن إشراف الدولة على التعاون موزع بين عدة وزارات، ففي حين تشرف وزارة الزراعة على التعاون الزراعي تشرف وزارة التموين والتجارة الداخلية على التعاون الاستهلاكي وتشرف وزارة الإسكان على التعاون السكني ووزارة النقل على تعاونيات النقل ووزارة الصناعة على التعاونيات الإنتاجية الصناعية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على الجمعيات الخيرية. وكل قطاع تعاوني نوعي

ينضوي تحت لواء اتحاد تعاوني عام يشرف على جمعياته، فالاتحاد العام للفلاحين يشرف على التعاون الزراعي ولكل من تعاون النقل والإسكان اتحاد عام في حين لم يؤسس اتحاد عام للتعاونيات الاستهلاكية ولا للتعاونيات الإنتاجية الصناعية ومن ثم لم يؤسس حتى اليوم اتحاد تعاوني عام أو مجلس أعلى للتعاون يكون مسؤولاً عن الاتحادات التعاونية النوعية بحسب نصوص القوانين النافذة.

يبلغ عدد الجمعيات التعاونية في سورية /6554/ جمعية منها /4980/ جمعية زراعية و/70/ جمعية إنتاجية و/147/ جمعية استهلاكية يتبع لها نحو /1000/ منفذ بيع بين مجمع وصالة ومركز صغير و/1200/ جمعية سكنية و/157/ جمعية نقل

وفق مفهوم التعاون وأهميته في العالم العربي فان رسالتنا التي نتوجه من خلالها لكل المعنيين من ذوي الاختصاصي في الحكومة الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية للأخذ بهذه الأفكار وما تتضمنها من أهمية بمقدورها خدمة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ورفده برواد وروافع تعمل على تحريك عجلة الاقتصاد ويقينا ان الحكومة الفلسطينية الحكومة مهتمة بعملية تطوير الاقتصاد والعمل من اجل محاربة البطالة وهي لن تبخل في تقديم المساعدات المطلوبة لتطوير القطاع التعاوني في فلسطين وذلك خلال إعداد مشاريع لجدوى اقتصاديه تقود لخطه وطنيه لتطوير الاقتصاد الفلسطيني ، نحن بحاجه لبنيان اقتصادي وطني ولتنميه اقتصاديه وطنيه وان التحرير ومواجهة الاحتلال لا تعني التوقف عن عجلة التطوير والبناء وان الأوان لرفع شعار الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني وللعمل ضمن خطه وطنيه للانفكاك عن الدوران بفلك الاقتصاد الإسرائيلي

نريد الاستقلال في إنتاج الطاقة والاتصالات والمحروقات نعم لنعمل من اجل ذلك، ونريد عمله وطنيه وخطه وطنيه تقودنا للاستقلال الحقيقي كفانا ضياعا وكفانا التمسك باتفاقات حدت وتحد من النمو الاقتصادي وأدت إلى ما نشهده من بطالة مستشرية وقادتنا إلى الدمار الاقتصادي وكبلت الاقتصاد الفلسطيني باتفاقات جميعها لصالح الاحتلال نريد التحرر من الوكيل ألحصري نريد إنهاء التحكم بالاقتصاد الفلسطيني لنعمل معا وجميعا لخلق فرص عمل ضمن حركة تعاونيه فاعله تعمل على تطوير الاقتصاد الفلسطيني ورفده بمشاريع تطويريه ، العقول موجودة والكفاءات متوفرة ويكفينا فخرا ما توصل إليه الأطباء في فلسطين وما حققه مستشفى جامعة النجاح من نجاح بزرع قلب في مستشفى جامعة النجاح وهو مفخرة فلسطين في العلم والتفوق ،لنعمل معا وسويا لخطة وطنيه تقودنا للانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل ضمن خطة وطنيه تقودنا لتطوير الحركة التعاونية في فلسطين كرافعه وسفينة إنقاذ للاقتصاد الوطني الفلسطيني

https://khbrpress.ps/post/38002/%D8%B6%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D9%88%D9%81%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D9%84%D9%88%D8%A8-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-

10 - التعاونية التعاونية Cooperative، هي منظومة أعمال تملكها أو تديرها مجموعة من الأفراد من أجل المنفعة المتبادلة بينهم.

student housing a ,Cloyne Court Hotel The .United States ,Berkeley, California in cooperative

shops in the UK formed Consumers' cooperative the world's first mass cooperative movement

فهرست

1التاريخ
2اقتصاد اشتراكي
3المبادئ التعاونية الأساسية
4أنواع الحكومات التعاونية
5أنواع التعاونيات
6التعاون في الدول الاشتراكية
7التعاون في العالم الثالث
8التعاون في الوطن العربي
9انظر أيضا
10المصادر
10.1الهوامش

10.2المراجع

11قراءات إضافية

12وصلات خارجية

التاريخ

روبرت أوين (1771 – 1858)، مصلح اجتماعي ورائد الحركة التعاونية.

يرجع الفضل في نشوء التعاون الحديث في أوربة والعالم إلى أفكار روبرت أوين، وهنري سان سيمون، وشارل فورييه، وفيليب بوست، وهرمان شولتز، وإيفايزن، ورواد روتشيلد. [1]

اقتصاد اشتراكي

المبادئ التعاونية الأساسية

يقوم الفكر التعاوني على المبادئ الأساسية الآتية:

1. باب العضوية المفتوح: تعدُّ الحرية في الانضمام إلى التعاونيات أو الخروج منها السمة الأساسية في المبادئ التعاونية. ومع ذلك، هناك اتجاه نحو الإلزام في الانضمام إلى الجمعيات التعاونية عن طريق منح المساعدات الكبيرة للتعاونيات والميزات الضخمة للمشتركين، مما يجذب الأعضاء ويشجعهم على ضرورة الاستفادة من هذه الميزات والخدمات الاقتصادية والاجتماعية.[2]

2. عدم التزام مبدأ الحياد السياسي: إن النظم السياسية لا يمكن أن تلتزم الحياد تجاه التعاونيات وذلك للأسباب الآتية:

أ. بعض الأنظمة السياسية تعد التعاونيات جزءاً من سياستها.

ب . النظام السياسي يعبر عن مصالح طبقة المستَغَلِّين فهو أيضاً لا يمكن أن يقف محايداً إزاء الحركة التعاونية بل لا بد أن يدعو إلى تحقيق أهدافه بوساطة التعاونيات التي تمثل الوعاء الأساسي لحركته أيضاً في المجتمع الريفي.

ج . التعاونيات هي الأخرى لها مصلحة في أن تدعم نفسها في إطار من الإيمان بالنظام السياسي القائم، لذا يجب ألا تقف موقفاً محايداً إزاء المبادئ التي تدعو إليها، ولا سيما أن تلك التعاونيات تحقق المبادئ والأهداف نفسها التي ينادي بها النظام السياسي، ولكن بصورة جزئية الأمر الذي لا بد أن ينعكس في إدخالها العنصر السياسي في الحركة التعاونية لا لزيادة التطاحن أو الانشقاق بل بهدف تدعيم البناء وتأصيله لدى التعاونيين.

3. الإدارة الديمقراطية: وهي من أهم المبادئ الأساسية التي تطورت مع تطور الحركة الفكرية والتطبيقية في مجال التعاونيات. وتطورت إلى شقين أساسيين:

أ. الديمقراطية التعاونية داخل التعاونيات.

ب . المركزية الديمقراطية فيما يتعلق بعلاقات الإنتاج مع المؤسسات العليا والحكومية.

وفيما يلي بيان لهذين الشقين:

أ. الديمقراطية التعاونية داخل التعاونيات: وتقوم على جملة من المبادئ هي:

. الحق الكامل لكل من أعضاء الجمعيات في انتخاب من يمثلونه في المستويات الإدارية.

. الانتخابات الدورية لمدد متقاربة حرصاً على إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الأعضاء للمشاركة في تلك المراكز القيادية وتجديد النشاط الإداري المستمر وزيادة كفايتها.

. رفض فكرة نيابة شخص عن شخص آخر في التصويت حتى تكون المشاركة فعالة في بعض المجالات.

. تحديد الحد الأقصى لمجموع ما يمكن أن يمتلكه العضو من أسهم أو عناصر إنتاج الجمعية حرصاً على عدم استغلالها والسيطرة عليها.

. تحديد المسؤولية لكل فرد ولكل مستويات القيادة.

. الحق المطلق لأعضاء التعاونيات في حجب الثقة عن أي عضو في المستويات القيادية قبل انتهاء مدة الانتخاب وذلك لوضع هذه المستويات تحت الرقابة.

. الدعوة إلى ممارسة النقد والنقد الذاتي.

. تكامل الرقابة والإشراف والتوجيه بين كل من مجلس الإدارة والمستويات القيادية وأعضاء الجمعية.

. التأكد من موافقة نسبة كبيرة من الأعضاء عند إحداث تغيير جذري في نظام الجمعية ونشاطها.

ب . المركزية الديمقراطية: وتهدف إلى ما يلي:

. الربط السليم بين أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والأهداف التعاونية.

. إعطاء الدولة حق الإشراف والدعم وتوجيه أعمال الجمعيات.

. إعطاء التعاونيات حق إبداء رأيها في ذلك التدخل والدعم.

. إعطاء الدولة حق إحداث التكامل والتوازن بين قطاعات الحركة التعاونية وقطاعات الاقتصاد القومي للدولة.

. إعطاء الجمعيات التعاونية والاتحادات الإقليمية والمحلية السلطة في تغيير وتعديل مختلف جوانب حركتها.

4. توزيع العائد على المعاملات: الأصل في الجمعيات التعاونية، وخاصة جمعيات المستهلكين، أن تقوم بتأدية خدماتها للأعضاء بسعر التكلفة. ولكن ثمّة عدد من العوامل التي تفرض على الجمعية أن تقدم خدماتها بسعر السوق وأحياناً بأقل منه مع تحقيق بعض الأرباح التي يجري توزيعها عادة على النحو الآتي:

. تكوين أموال احتياطية لمواجهة طوارئ المستقبل.

. دفع الفوائد على رأس المال.

. توزيع الباقي على الأعضاء بنسبة جهودهم في الجمعية، أو بنسبة تعاملهم معها ومدى إسهامهم في تحقيق الفائض، ويسمى ما يدفع للعضو بالعائد.

5 . الفائدة المحدودة على رأس المال: يعد هذا المبدأ من المبادئ الرئيسية التي اقترنت بظهور الفكر التعاوني وخروجه إلى حيز التطبيق كان هدفه الأساسي جذب رؤوس الأموال إلى التعاونيات للاستفادة منها في توسيع نشاطها. وقد صاحب هذا المبدأ بعض التطور عند التطبيق:

فهناك من ربط الفائدة بحجم الخدمات التي يحصل عليها العضو بمقدار مساهمته في رأس المال وبعضهم رفض توزيع فائدة على رأس المال على أساس الاستفادة منها في صورة أخرى.

6. التعامل نقداً: وقد كان من المبادئ المهمة في النظام التعاوني بسبب محدودية رأس المال وخشية ضياعه من خلال البيع لأجل في الوقت الذي كانت الجمعيات تحارب فيه من قبل المصارف والبيوتات التجارية والموّردين.

ولكن سرعان ما تطور هذا المبدأ وتمّ الخروج عنه مع اتساع الحركة التعاونية وشمولها جانب الإنتاج، لاسيما الإنتاج الزراعي، باستخدام رأس المال في عناصر الإنتاج المختلفة، واضطرار الحركات التعاونية إلى مواكبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة، بغية دعم نشاطها، لكنها وضعت، في سبيل ذلك شروطاً تضمن استيفاء حقوقها عند الأعضاء.

7. نشر التعليم والتدريب التعاوني: اهتم رواد روتشيلد بهذا المبدأ وأنشؤوا قسم الكتب والصحف ومدرسة للأطفال، وكانت مسوغات هذا الاتجاه، في نظرهم، هي زيادة الوعي التعاوني للأعضاء وإيمانهم به وتأكيد مبدأ الإدارة الديمقراطية والعمل على نشر العلم والمعرفة بين جميع العاملين من الأفراد بصفة عامة والتعاونيين منهم بصفة خاصة، لأن إسهام التعاونيات في تعليم الأفراد وتثقيفهم أمر له أهميته البالغة في تدعيم الحركة التعاونية وفي بناء المجتمعات الإنسانية على أسس سليمة وقوية.

ورافق تطور الحركة التعاونية وتطور النظم السياسية وتطبيق مبدأ إلزامية التعليم تطور دور التعاون في التثقيف والتدريب التعاوني بغية شرح الأفكار والمبادئ التعاونية وتعريف التعاونيين وسائل الإنتاج المختلفة وإظهار دور التعاون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد زادت أهمية هذا المبدأ في السنوات الأخيرة، نتيجة تزايد اهتمام الدول بهذا الجانب وشعورها بضرورة دعم الحركات التعاونية بوساطة وسائل النشر والإعلام ومؤسسات التعليم والتدريب وإيفاد بعثات تدريبية وعقد مؤتمرات وندوات مختلفة في مجال التعليم التعاوني.

8. التعاون بين التعاونيات: نشأ هذا المبدأ مع نمو الحركة التعاونية وتعاظم نشاطها، إذ بات من الضروري تحقيق الوحدة التعاونية بين القطاعات التعاونية النوعية على المستوى الوطني وعلى المستويين القومي والدولي، بهدف دعم المؤسسات التعاونية بعضها بعضاً في مواجهة المنافسة الاحتكارية الكبيرة مما استدعى إضافة مبدأ التعاون بين التعاونيات إلى المبادئ السابقة لتحقيق الأهداف الآتية:

. توحيد الإمكانيات المادية والبشرية التعاونية لمواجهة التكتلات الاحتكارية الكبيرة والمحافظة على بقاء الحركات التعاونية.

. سهولة تقديم المساعدة والدعم للحركة التعاونية وتطويرها مادياً وأدبياً وسياسياً واجتماعياً.

. التكامل بين التعاونيات في الأنشطة المختلفة وفي تقديم السلع والخدمات في مجال الإنتاج والاستهلاك والخدمات.

أنواع الحكومات التعاونية

يمكن تقسيم الجمعيات التعاونية إلى الأنواع التالية:

1. الجمعيات التعاونية الاستهلاكية: وهي الجمعيات التي يؤسسها مجموعة من الأفراد تجمعهم مصلحة مشتركة بصفتهم مستهلكين بهدف شراء السلع والمواد وبيعها للأعضاء بأسعار معتدلة وبمواصفات جيدة بعيداً

عن الغش والتلاعب بحيث يتم توزيع صافي الربح وفق نسب محددة بموجب القانون، على أن يخصص القسم الأكبر من الربح الصافي عائداً على المعاملات (أي يوزع بحسب مشتريات كل عضو في الجمعية).

ويمكن أن يندرج تحت هذا النوع من الجمعيات:

. الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض تمارس نشاطات متنوعة (استهلاكية وخدمية وإنتاجية وتسليفية).

. الجمعيات المدرسية التي تؤسس في المدارس لتلبية احتياجات طلبة المدارس من القرطاسية وبعض المأكولات المحضرة مسبقاً.

2. الجمعيات التعاونية الإنتاجية: وهي الجمعيات التي يؤسسها الأعضاء بصفتهم منتجين زراعيين أو صناعيين أو حرفيين بحيث يتم توزيع صافي الأرباح بحسب ما يقدمه كل عضو من عمل ويمكن أن تكون:

. جمعية إنتاجية زراعية: إذا كان نشاطها الأساسي في الإنتاج الزراعي.

. جمعية إنتاجية صناعية: إذا انصب نشاطها على إنتاج مواد مصنعة.

. جمعية تعاونية حرفية: إذا كان أعضاؤها من المشتغلين بحرفة معينة، كصانعي الأحذية، وفي هذا النوع من الجمعيات يوزع الربح بين الأعضاء بنسبة ما قدم كل عضو من حصص في رأس المال أو ما قدم من المواد الأولية.

3. الجمعيات التعاونية الخدمية: وهي الجمعيات التي تقدم الخدمات لأعضائها ومن أهم هذه الجمعيات:

. الجمعيات التعاونية السكنية: وهي التي تقوم ببناء المساكن التعاونية وتسليمها للأعضاء بسعر الكلفة.

. الجمعيات التعاونية للادخار: وتقوم بتجميع الاشتراكات الشهرية من الأعضاء وتسليمها لهم وفق جدول أولوية يتفق عليه الأعضاء أو تقوم بتوزيع الأموال بعد مدة معينة.

. الجمعيات التعاونية للتأمين: وتكون مهمتها تجميع الاشتراكات الشهرية أو السنوية في صندوق الجمعية ثم تقوم بدفع تعويضات لمن يصيبهم ضرر نتيجة حدوث الأخطار التي تهددهم. وفي مثل هذا النوع من الجمعيات يكون للعضو صفة المؤمن والمؤمن له في الوقت نفسه وإذا زاد شيء في رصيد الصندوق بعد دفع التعويضات يمكن توزيعه على الأعضاء أو تدويره للعام القادم.

. الجمعيات التعاونية للنقل: وهي الجمعيات التي توفر خدمات النقل للأعضاء وغيرهم باستثمار وسائط النقل المخصصة للركاب أو لنقل البضائع.

. الجمعيات التعاونية للتسليف: ويكون غرضها توفير القروض لأعضائها وبشروط ميسرة لقاء فائدة منخفضة.

. الجمعيات التعاونية الخيرية: وهي التي تقوم بتقديم المساعدات للفقراء والمحتاجين ويتكون رأس مالها ومواردها من التبرعات وأموال الزكاة وغير ذلك من الموارد الناتجة عن أعمال البر والإحسان.

التعاون في الدول الاشتراكية

كانت اقتصاديات دول المنظومة الاشتراكية تتصف بوجود نوعين من الملكية لوسائل الإنتاج:

1. ملكية الشعب العامة.

2. الملكية الجماعية التعاونية.

وقد تطورت الحركات التعاونية في دول المنظومة الاشتراكية وأصبحت تنظيمات قوية لجماهير العمال في المدن والأرياف نتيجة تركيز هذه الدول على دور التعاون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويعود اهتمام البلدان الاشتراكية بالحركات التعاونية إلى ما يلي:

. ظروف بناء المجتمع الاشتراكي تتطلب تحديداً علمياً لدور التعاون في اقتصاديات كل بلد، وقد عد معظم علماء الاقتصاد والاجتماع الحركات التعاونية عامل دفع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجالات التي ترسمها لها القيادة السياسية العليا.

. كانت البلدان الاشتراكية تعد نفسها صديقة لشعوب البلدان النامية، ومن مهامها دراسة أوضاع التعاون في الأقطار النامية وتنبيه حكومات تلك البلدان النامية إلى عدم التضييق على الحركات التعاونية وإعطائها مزيداً من الاهتمام والدعم كيلا تقع التعاونيات فريسة سهلة للاستعمار الجديد.

فالتعاون في البلدان الاشتراكية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة تلك البلدان، وقد عبر الاشتراكيون عن مكانة التعاون في المجتمع الاشتراكي بعبارة مضمونها: «إننا نستطيع أن نبني بالتعاون، المجتمع الاشتراكي الكامل، وإن نظام التعاونيين المتحدين، عندما يملك المجتمع وسائل الإنتاج... إنما هو النظام الاشتراكي بعينه». وبذلك يكون التعاون ركيزة مهمة في بناء المجتمع الاشتراكي.

ويرى الاشتراكيون أنه لكي يستطيع التعاون أن يسهم في بناء الاشتراكية لابد من توفير الوسائل الآتية:

. دعم الدولة لهذا القطاع ومنحه امتيازات اقتصادية ومالية ومصرفية إذ لا بد من تقديم القروض للتعاونيات بفوائد مخفضة.

. كما لابد من توفير التوعية والتعليم التعاوني، إذ لا يكفي توجيه دعم الدولة للنشاطات التعاونية بل لابد من الاهتمام بالتعليم التعاوني لتهيئة الكوادر المؤهلة لقيادة الحركة التعاونية ونشر الثقافة التعاونية بين جميع السكان.

. كما لابد من توفير إدارة علمية للحركة التعاونية تكون قادرة على التخطيط والتنفيذ وقيادة الحركة التعاونية لتقوم بدورها المرسوم لها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي خدمة السكان.

. يعد النظام الاشتراكي المشروعات التعاونية كالمشروعات العامة يطبق فيها أسلوب الإدارة الديمقراطية المركزية شأنها في ذلك شأن المشروعات العامة.

. من المفيد الإشارة إلى أن القطاعات التعاونية في دول المنظومة الاشتراكية مازالت متماسكة وقوية بعد انهيار الأنظمة في تلك الدول.

التعاون في العالم الثالث

تعاني غالبية بلدان العالم الثالث من صعوبات ومشكلات اقتصادية واجتماعية تقف عائقاً في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ومن هذه المشكلات:

. انخفاض مستوى الإنتاجية في الزراعة والصناعة.

. قلة الموارد المالية، لاسيما من القطع الأجنبي اللازمة لإقامة القاعدة المادية.

. اعتماد بعض الدول على منتوج واحد (كما في الدول النفطية).

. انخفاض معدلات الاستثمار.

. انخفاض مستوى الدخل الفردي (عدا دول النفط).

. ارتفاع معدل النمو السكاني.

. انخفاض مستوى التقنية المستخدمة في الإنتاج وعدم تحديثها.

. انخفاض مستوى وسائط النقل والمواصلات.

. انخفاض المستوى الثقافي وقلة الخبرات.

. ارتفاع معدلات التضخم النقدي وعدم توازن الدخل الفردي مع مستوى الأسعار.

هذه العوامل وغيرها مما لا مجال لذكره تجعل عمليات التنمية في الدول النامية معقدة وصعبة إلا أن غالبية البلدان النامية تأخذ بالتعددية الاقتصادية في تركيب البنية الهيكلية لاقتصادياتها. إذ يوجد لديها قطاع عام وقطاع تعاوني وقطاع خاص وقطاع مشترك وتختلف نسبة إسهام كل من هذه القطاعات في البنية الهيكلية للاقتصاد من بلد لآخر.

والعامل المشترك في اقتصاديات هذه البلدان هو اعتمادها على القطاع التعاوني بجميع نشاطاته ومجالاته، ويختلف حجم كل نوع من أنواع الجمعيات التعاونية من بلد لآخر ففي البلدان الزراعية تكون الجمعيات التعاونية الزراعية أكبر حجماً وعدداً، في حين تكون التعاونيات الاستهلاكية هي الأهم والأكبر في الحجم والنشاط في بلد آخر غير زراعي.

ولكن الأمر المهم هنا هو أن التعاون في البلدان النامية يقوم بدور فعال في تنمية المجتمع وتطويره ويقوم بالوظائف الآتية:

1. نشر الفكر التعاوني في أوساط العاملين في الزراعة والصناعة، مما يؤدي إلى توسيع قاعدة العضوية التعاونية، وتحقيق جماهيرية التعاون.

2. التطبيق السليم للمبادئ والقواعد التعاونية (المساواة في الحقوق والواجبات بين الأعضاء التعاونيين وتحقيق الديمقراطية والمساعدة المتبادلة والتثقيف التعاوني) يؤدي إلى وجود حركة تعاونية قوية تستطيع البقاء والصمود في ظل المنافسة وتستطيع القيام بدور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3. الإسهام في حل القضايا الاقتصادية الأساسية وتنفيذ جزء من خطة الدولة في الزراعة والصناعة والإسكان والتجارة الداخلية وتقديم الخدمات المختلفة.

4. الإسهام في تعليم المواطنين وتثقيفهم وتأهيل الأطر القيادية اللازمة لإدارة المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التعاونية.

5. الإسهام في تحسين أوضاع أصحاب الدخل المحدود المعاشية والحياتية.

6. الإسهام في استخدام المدخرات الفردية في العملية التنموية والمساعدة في تكوين مصادر مالية تعاونية ذاتية وتنميتها بحيث يصبح لها تأثير فعال في تمويل المشروعات التعاونية.

التعاون في الوطن العربي

إن ما قيل عن التعاون في بلدان العالم الثالث ينطبق تماماً على دور التعاون في الأقطار العربية للتشابه الكبير بين الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية في بلدان العالم الثالث والبلدان العربية التي هي جزء من بلدان العالم الثالث.

وتعتمد غالبية الدول العربية على التعاون أداة للتنمية، لاسيما في الريف، ومن الأدلة على اهتمام الوطن العربي بالتعاون تأليف لجنة خبراء التعاون العرب في نطاق الجامعة العربية التي تهتم بالتنسيق بين الحركات التعاونية في الأقطار العربية ومعالجة قضاياها المهمة والمصيرية. كما يعد تأسيس الاتحاد التعاوني العربي خطوة أولى على طريق تكامل نشاطات الحركات التعاونية في الأقطار العربية . وقد سعت لجنة خبراء التعاون العرب والاتحاد التعاوني العربي إلى توحيد المصطلحات التعاونية بين الحركات التعاونية العربية وتبادل الخبرات والخبراء وتنسيق التعامل مع الحركات التعاونية الدولية ومنظماتها.

وتشير إحصائيات الاتحاد التعاوني العربي إلى وجود /40/ ألف جمعية تعاونية منها (43٪) جمعيات تعاونية زراعية و(33٪) جمعيات تعاونية استهلاكية و(8.5٪) تعاونيات سكنية و(7.8٪) جمعيات متعددة الأغراض و(3.89٪) جمعيات خدمية و(3.4٪) جمعيات حرفية و(0.4٪) جمعيات أسماك و(0.01٪) جمعيات أنشطة علمية وثقافية، وتضم هذه الجمعيات في عضويتها أكثر من (16) مليون عضو تعاوني في مختلف أنواع التعاون.

أما التعاون في سورية فشأنه شأن التعاون في معظم الأقطار العربية من حيث دوره في التنمية ومشكلاته وصعوباته إلا أن إشراف الدولة على التعاون موزع بين عدة وزارات، ففي حين تشرف وزارة الزراعة على التعاون الزراعي تشرف وزارة التموين والتجارة الداخلية على التعاون الاستهلاكي

وتشرف وزارة الإسكان على التعاون السكني ووزارة النقل على تعاونيات النقل ووزارة الصناعة على التعاونيات الإنتاجية الصناعية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على الجمعيات الخيرية. وكل قطاع تعاوني نوعي ينضوي تحت لواء اتحاد تعاوني عام يشرف على جمعياته، فالاتحاد العام للفلاحين يشرف على التعاون الزراعي ولكل من تعاون النقل والإسكان اتحاد عام في حين لم يؤسس اتحاد عام للتعاونيات الاستهلاكية ولا للتعاونيات الإنتاجية الصناعية ومن ثم لم يؤسس حتى اليوم اتحاد تعاوني عام أو مجلس أعلى للتعاون يكون مسؤولاً عن الاتحادات التعاونية النوعية بحسب نصوص القوانين النافذة.

يبلغ عدد الجمعيات التعاونية في سورية /6554/ جمعية منها /4980/ جمعية زراعية و/70/ جمعية إنتاجية و/147/ جمعية استهلاكية يتبع لها نحو /1000/ منفذ بيع بين مجمع وصالة ومركز صغير و/1200/ جمعية سكنية و/157/ جمعية نقل.

https://www.marefa.org/%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9

10 - قانون الجمعيات التعاونية في الأردن

04-06-2023 07:47 AM

عمون – قانون الجمعيات التعاونية في الأردن ينظم تأسيس وإدارة الجمعيات التعاونية في المملكة الأردنية الهاشمية وقد تم إصدار قانون الجمعيات التعاونية رقم (14) لسنة 2018.

وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية المتعلقة بقانون الجمعيات التعاونية في الأردن:

1. تعريف الجمعية التعاونية: الجمعية التعاونية هي جمعية مستقلة وغير ربحية يشترك في تأسيسها ويديرها أعضاؤها بنظام تعاوني وفقاً لأهدافها الاجتماعية والاقتصادية.
2. .2تأسيس الجمعية التعاونية: يجب على الجمعيات التعاونية أن تحصل على ترخيص من السلطة المختصة لتأسيسها وتسجيلها وبدء نشاطها.
3. .3هيئة إدارة الجمعية: تتكون الجمعية التعاونية من هيئة إدارية تتولى إدارة شؤون الجمعية واتخاذ القرارات اللازمة. يجب أن يتم انتخاب أعضاء الهيئة الإدارية وفقًا للإجراءات المحددة في القانون.
4. .4التمويل: يمكن للجمعيات التعاونية تأمين التمويل من مصادر مختلفة، بما في ذلك رأس المال المشترك للأعضاء والمنح والقروض المصرفية والمساهمات الأخرى.
5. .5حقوق الأعضاء: يحظى أعضاء الجمعية بحقوق وامتيازات محددة، بما في ذلك حق المشاركة في اتخاذ القرارات وتقديم اقتراحات وترشيحات والتصويت في الجمعيات العمومية.

6. .6الأنشطة التعاونية: يمكن للجمعيات التعاونية تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة التعاونية، مثل التجارة والزراعة والتعليم والتوظيف والتوعية الاجتماعية والعمل الخيري.

يرجى ملاحظة أن المعلومات المقدمة هنا هي ملخص عام لقانون الجمعيات التعاونية في الأردن، وقد يتم تعديل القانون أو تحديثه بمرور الوقت لذلك، يُنصح بالاطلاع على النص القانوني الرسمي أو الاستشارة مع محامٍ مختص للحصول على معلومات أكثر دقة وتفصيلية حول القانون وتطبيقاته الحالية.

https://www.ammonnews.net/article/739169

11 - معا من أجل النجاح

تشكل التعاونيات في ألمانيا وفي العالم أسلوبا ناجحا في المجال الاقتصادي. كيف يتحقق هذا النجاح؟ نحن نوضح ذلك.

05.07.2018 © dpa

التعاونيات هي الشكل الجماعي الأقوى في الحياة الاقتصادية في ألمانيا، وهي تنتمي إلى الإرث الثقافي العالمي غير المادي . ويعتبر فريدريش فيلهيلم رايف آيزن مؤسس الحركة التعاونية. حيث كانت فكرته: ما لا يقدر عليه الفرد وحيدا، تقدر عليه المجموعة. اليوم تضم 7500 شركة تعاونية في ألمانيا ما يزيد عن 20 مليون عضوا.

هل التعاونيات شيء ألماني تقليدي؟

كلا. لقد انتشر الفكر التعاوني أيضا في بلدان أخرى. وعلى المستوى العالمي يصل عدد أعضاء التعاونيات، التي يطلق عليها أيضا جمعيات تعاونية، حوالي 800 مليون عضوا، وهي تنتشر في أكثر من 100 بلد، وتؤمن حوالي 100 مليون فرصة عمل:

في كندا يعتبر كل ثالث مواطن عضوا في جمعية تعاونية.

في فرنسا تؤمن التعاونيات 700000 فرصة عمل.

في اليابان ينتمي 91 في المائة من المزارعين إلى جمعيات تعاونية.

في الكويت تشكل التعاونيات الاستهلاكية حوالي 80 في المائة من تجارة التجزئة.

في بوليفيا تقوم التعاونيات بإدارة ربع الادخار الوطني.

ما هي مجالات نشاط التعاونيات؟

تتسع مروحة النشاطات من القطاع المالي والنقدي، مرورا بالشقق السكنية، وصولا إلى القطاع الزراعي. ويوجد في ألمانيا تعاونيات الطاقة التي تعمل على دعم التوجه نحو مصادر الطاقة المتجددة، وهي تحقق تقدما كبيرا ونموا متسارعا.

هل تساعد ألمانيا التعاونيات في بلدان أخرى؟

نعم. في البلدان النامية والدول الصاعدة تقوم الهيئة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بدعم التعاونيات في القطاع الزراعي بشكل أساسي، وذلك بتفويض من الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ).

أحد الأمثلة العديدة الناجحة في هذا المجال، هو تعاونية أقيان ورجان في جنوب غرب المغرب. هناك تجمعت النسوة من أجل إنتاج وتسويق

زيت الأرغان. قديما كان رجالهن يقومون بالبيع على جوانب الطرقات، بينما يتم الآن تسويق وتصدير الزيت بأرباح جيدة.

ما الذي يميز التعاونيات عن الأشكال الأخرى للشركات؟

تختلف التعاونيات عن الشركات المحدودة المسؤولية أو الشركات المساهمة من خلال توجهاتها القِيَميّة والأخلاقية وديمقراطية اتخاذ القرارات. من الأمثلة على ذلك الشركة الاجتماعية ذات التوجهات التعاونية، فيكفولد ريسايكلرز في نيجيريا، التي فازت بجائزة "#youforG20". حيث تقوم فيكفولد ريسايكلرز بجمع الفضلات البلاستيكية، وتساهم بذلك في حماية البيئة، كما توفر فرص العمل للنساء والشباب.

https://www.deutschland.de/ar/topic/alaqtsad/genossenschaften–beispiele–aus–deutschland–und–weltweit

12 - جمعية تعاونية

الجمعية التعاونية هي جمعية مستقلة من الناس الذين يتعاونون طوعاً من اجل المنفعة الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية المتبادلة .التعاون يشمل منظمات المجتمع غير الربحية والشركات التي يملكها ويديرها الأشخاص الذين يستخدمون خدماتها (الجمعية التعاونية الاستهلاكية) أو من قبل الناس الذين يعملون هناك (الجمعية التعاونية الإنتاجية) أو من قبل الناس الذين يعيشون هناك (الجمعية التعاونية للبناء والإسكان) وهناك أنواع أخرى مثل (الجمعية التعاونية الزراعية)، (الجمعية التعاونية للثروة المائية)، (الجمعية التعاونية للبترول)، (جمعية التأمين التعاونى)، (الجمعية التعاونية التعليمية). قد تشمل الجمعيات التعاونية ما يلي:

الأعمال التي يملكها ويديرها الأشخاص الذين يستخدمون خدماتها (الجمعية التعاونية الاستهلاكية).

المنظمات التي يديرها العاملون فيها (الجمعية التعاونية الإنتاجية).

جمعيات تعاونية متعددة الأطراف من أصحاب المصلحة أو الجمعيات المختلطة التي تشترك في ملكيتها مختلف مجموعات أصحاب المصلحة. على سبيل المثال، تعاونيات الرعاية التي يجري تقاسم الملكية فيها بين مقدمي الرعاية ومستحقيها. وقد يشمل أصحاب المصلحة أيضاً الأشخاص غير الربحيين أو المستثمرين.

الجمعيات التعاونية من المستويين الثاني والثالث التي يكون أعضاؤها جمعيات تعاونية أخرى.

الجمعيات التعاونية عن طريق المنصات التي تستخدم موقعاً إلكترونياً مملوكاً ومحكوماً بشكل تعاوني أو تطبيق جوال أو بروتوكول لتسهيل بيع السلع والخدمات.

توصّلت البحوث التي نشرها معهد الرصد العالمي (وورلد وواتش) إلى أن نحو مليار شخص في 96 بلداً في عام 2012، أصبحوا أعضاء في جمعية تعاونية واحدة على الأقل. وبلغت قيمة دوران أكبر 300 جمعية تعاونية في العالم 2.2 تريليون دولار.

تكون الأعمال التعاونية عادةً أكثر مرونة من الناحية الاقتصادية مقارنة بالعديد من الأشكال الأخرى للمؤسسات، إذ يتمكن ضعف عدد

الجمعيات التعاونية (80%) من الاستمرار خلال السنوات الخمس الأولى مقارنة بنماذج ملكية الأعمال الأخرى (41%). غالباً ما يكون للجمعيات التعاونية أهداف اجتماعية تسعى إلى تحقيقها من خلال استثمار نسبة من أرباحها التجارية في مجتمعاتها المحلية. على سبيل المثال، في عام 2013، استثمرت تعاونيات البيع بالتجزئة في المملكة المتحدة 6.9% من أرباحها قبل الضريبة في المجتمعات التي تتاجر فيها، مقارنة بنحو 2.4% في الأعمال المنافسة الأخرى.

منذ عام 2002، أصبح من الممكن التمييز بين الجمعيات التعاونية على شبكة الإنترنت من خلال استخدام نطاق .(Coop.) وفي عام 2014، قدّم التحالف التعاوني الدولي (ICA) علامة الجمعيات التعاونية، ما يعني أنه يمكن أيضًا تحديد الجمعيات التعاونية التابعة للتحالف ICA واتحادات WOCCU الائتمانية من خلال علامة استهلاكية أخلاقية تعاونية.

مبادئ الجمعيات التعاونية وقيمها

مبادئ الجمعيات التعاونية هي المبادئ التوجيهية السبعة التي يعمل بها الشركاء على وضع قيمهم موضع التنفيذ، وغالبًا ما تسمى مبادئ روتشديل السبعة:

العضوية الطوعية والمفتوحة

عمل الأعضاء بشكل ديمقراطي

المشاركة الاقتصادية للأعضاء

الحكم الذاتي والاستقلال

التعليم والتدريب والإعلام

التعاون بين الجمعيات التعاونية

الاهتمام بالمجتمع

تستند قيم الجمعيات التعاونية، وفقًا لتقاليد مؤسسيها، إلى «المساعدة الذاتية، والمسؤولية الذاتية، والديمقراطية، والمساواة، والإنصاف، والتضامن». يؤمن الأعضاء المتعاونون بالقيم الأخلاقية المتمثلة في النزاهة، والانفتاح، والمسؤولية الاجتماعية ورعاية الآخرين.

علامة ونطاق التعاونية(co–op)

يمكن التمييز بين الجمعيات التعاونية التابعة للتحالف الدولي (ICA) واتحادات الائتمان التابعة للاتحاد العالمي لنقابات العمال (WOCCU) منذ عام 2002، من خلال استخدام نطاق .(coop) في عام 2014، قدم التحالف الدولي العلامة الدولية للتعاونية لكي يستخدمها الأعضاء في التحالف وأعضاء الاتحاد الائتماني التابع للاتحاد لكي يتسنى التعرف عليهم بمزيد من التفصيل من خلال علامة الاستهلاكية الأخلاقية التعاونية الخاصة بهم. تُستخدم هذه العلامة اليوم في آلاف الجمعيات التعاونية في أكثر من مئة دولة.

صُمم نطاق (coop.) وعلامة التعاونية كرمز جديد للحركة التعاونية العالمية وهويتها الجماعية في العصر الرقمي. العلامة التعاونية مخصصة للجمعيات التعاونية والاتحادات الائتمانية والمنظمات التي تدعم الجمعيات التعاونية فحسب؛ تتميز بوسمها الأخلاقي الذي يؤيد المبادئ التعاونية السبعة الخاصة بالتحالف والقيم التعاونية. يمكن تحديد الجمعيات التعاونية على الإنترنت من خلال استخدام لاحقة (coop.) لعناوين الإنترنت. يجب

على المؤسسات التي تستخدم أسماء النطاقات (.coop) الالتزام بقيم التعاونية الأساسية.

الجمعيات التعاونية كجهات/كيانات قانونية

الجمعية التعاونية كيان قانوني يملكه أعضاؤها ويسيطرون عليه ديمقراطياً. غالبًا ما يكون للأعضاء ارتباط وثيق مع المؤسسة كمنتجين أو مستهلكين لمنتجاتها أو خدماتها، أو كموظفين فيها. لدى الكيانات القانونية مجموعة من الخصائص الاجتماعية. العضوية مفتوحة، وهذا يعني أن أي شخص يستوفي بعض الشروط غير التمييزية يمكنه الانضمام .تُوزّع المكاسب الاقتصادية بشكل متناسب على مستوى مشاركة كل عضو في الجمعية التعاونية، على سبيل المثال، عن طريق توزيع أرباح على المبيعات أو المشتريات، وليس وفقًا لرأس المال المستثمر. يمكن تصنيف الجمعيات التعاونية على أنها تعاونيات عمال أو مستهلكين أو منتجين أو مشتريات أو إسكان. وهي تتميز عن غيرها من أشكال الاندماج في أن تحقيق الربح أو الاستقرار الاقتصادي متوازن مع مصالح المجتمع.

توجد أشكال محددة لتأسيس ودمج الجمعيات التعاونية في بعض البلدان، مثل فنلندا وأستراليا .قد تتخذ الجمعيات التعاونية شكل شركات محدودة بالأسهم أو بالضمان أو الشراكات أو الجمعيات الفردية وغير المندمجة. في المملكة المتحدة، قد يستخدمون أيضًا بنية المجتمع الصناعي والادخاري. في الولايات المتحدة، تُنظّم الجمعيات التعاونية غالبًا كشركات مساهمة غير رأسمالية وفقًا لقوانين الجمعيات التعاونية الخاصة بالدولة. تتقاسم الجمعيات التعاونية أرباحها غالبًا مع الأعضاء على شكل توزيعات أرباح، تتوزع على الأعضاء وفقًا لمشاركتهم في المشروع، مثل

الحماية، بدلاً من كونها وفقًا لقيمة مساهماتهم في رأس المال (كما تفعل شركة مساهمة).

المرأة في الجمعيات التعاونية

نظرًا لأن الجمعيات التعاونية تقوم على قيم مثل المساعدة الذاتية والديمقراطية والمساواة والإنصاف والتضامن، فقد تلعب دورًا قويًا بشكل خاص في تمكين المرأة، وخاصة في البلدان النامية .تسمح الجمعيات التعاونية للنساء اللاتي عزلن ويعملن بشكل فردي بالتكاتف مع بعضهن وخلق وفورات الحجم، فضلاً عن زيادة قوتهن التفاوضية في السوق. قالت رئيسة التحالف التعاوني الدولي، السيدة بولين غرين، في تصريحات سبقت الاحتفال باليوم العالمي للمرأة في مطلع عام 2013، «قدمت الأعمال التعاونية الكثير لمساعدة النساء على سلم النشاط الاقتصادي. وبهذا يأتي الاحترام المجتمعي والشرعية السياسية والتأثير.»

ومع ذلك، على الرغم من الهيكل الديمقراطي المفترض للجمعيات التعاونية والقيم والمزايا التي يتقاسمها الأعضاء، ونظراً إلى المعايير الجنسانية المتعلقة بالدور التقليدي للمرأة، والممارسات الثقافية الأخرى التي ترسخ جانبا من محاولات الحماية القانونية، تعاني المرأة من تمثيل منخفض بشكل غير متناسب في العضوية التعاونية حول العالم. تمثيل المرأة من خلال العضوية النشطة (ظهورها في الاجتماعات والتصويت)، وكذلك في المناصب القيادية والإدارية أقل من ذلك أيضًا.

التعاونيات في الثقافة الشعبية

بلغ عدد الأعضاء في الجمعيات التعاونية مليار عضو، وذلك اعتبارًا من عام 2012، وبالتالي فالهيكل التنظيمي والحركة تسربا إلى الثقافة الشعبية.

في المسلسل التلفزيوني الدرامي «ذا واير» الذي يعرض على شبكة «إتش بي أو»، أنشأ العديد من تجار المخدرات تحالفًا ديمقراطيًا يسمى «تعاونية اليوم الجديد، نيو داي كو-أوب» لأهداف الحد من العنف وتزايد الأعمال.

مصادر ومراجع

مذكور في :وردنت .مُعرِّف بابل نت 00021286n. ذكر في (BabelNet): مرجع كـ ... cooperative, : company > HAS KIND :الوصول 10 : فبراير 2020. لغة العمل أو لغة الاسم: الإنجليزية.

مذكور في :قائمة التراث الثقافي غير المادي للبشرية UNESCO ICH . ID: RL/01200.لغة العمل أو لغة الاسم: الإنجليزية.

"معلومات عن جمعية تعاونية على موقع lod.nal.usda.gov". lod.nal.usda.gov.مؤرشف من الأصل في 16-12-2019.

"معلومات عن جمعية تعاونية على موقع vocabularies.unesco.org". vocabularies.unesco.org.مؤرشف من الأصل في 16-12-2019.

"معلومات عن جمعية تعاونية على موقع idref.fr". idref.fr. مؤرشف من الأصل في 14-05-2019.

"The World Co-operative Monitor". monitor.coop. مؤرشف من الأصل في 22-10-2017.

"Community investment index: giving back to neighbourhoods". thenews.coop. مؤرشف من الأصل في 26 June 2015.

"Co-operative identity, values & principles". ICA. مؤرشف من الأصل في 2018-10-International Cooperative Alliance. 04.

"Coop Marque". Coop Identity. International Cooperative Alliance. مؤرشف من الأصل في 2019-11-05.

"Coop Marque Register". Domains.Coop. International Cooperative Alliance. مؤرشف من الأصل في 2018-04-09.

International Cooperative Alliance. Statement on the Cooperative Identity نسخة محفوظة 21 نوفمبر 2019 على موقع واي باك مشين.

Osuuskuntalaki (421/2013, Cooperatives act).§2: "Osuuskunta on jäsenistään erillinen oikeushenkilö, joka syntyy rekisteröimisellä." This translates as, "A cooperative is a legal person separate from its persons, born by registration." Finlex database. Retrieved 2015-12-04. (بالفنلندية نسخة محفوظة 14 أبريل 2019 على موقع واي باك مشين.

"Australian Co-operative Glossary". مؤرشف من الأصل في 2019-03-14.

"What is a Cooperative?". un.org. مؤرشف من الأصل في 26 مارس 2013. اطلع عليه بتاريخ 30 أبريل 2013.

Nippierd, A. (2002). "Gender issues in cooperatives." Geneva, Switzerland: International Labour Organization نسخة محفوظة 4 مارس 2016 على موقع واي باك مشين.

"Membership in Co-operative Businesses Reaches 1 Billion," WorldWatch Institute نسخة محفوظة 30 يوليو 2019 على موقع واي باك مشين.

"Co-opoly: The Game of Co-operatives". The Toolbox for Education and Social Action. مؤرشف من الأصل في 23-05-2019.

"Teach Your Children Well: Don't Play Monopoly", Truthout.org نسخة محفوظة 21 يونيو 2017 على موقع واي باك مشين.

https://www.wikiwand.com/ar/%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9_%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

* * *

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي الأسبوعي رقم 2023/447

الحركة التعاونية ومستقبل الجمعيات التعاونية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 03 أيلول، 03 August 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 447

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: هنا

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية.

أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

M E A K Weekly Economic Report No. 447

03 August 2023

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Link to download the report as a PDF: **here**

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web.

I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible.

Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبدالله الكفري
تقارير